PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

Musannifak

(Arab)
PJ6161
.M87

شرح علاقه

لمصنفك

* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله وكفى * وسلام على عباده الذين اصطفى * فانى قد جمعت خطبة ماجمعته من كتب المتقدمين * وصحف المتأخرين * ولى رسالة لم يكن لها نظير ومثل من الاولين والآخرين * لاستادنا العالم الفاضل العلامة المحقق * والعامل الكامل الحبر المدقق * شيخ المشايخ الحنفية * ومحى الدين والسنة السمحة السهلة الحنفية * ابينا للعلماء * وقصائد للعظماء * ومنظومات للصلحاء * مامن حاجة دعى بها الاوقد اجابها من له العزة والاسماء الحسنى لتكون تحفة اخرى * لمن نظر فى هذا الشان الاخرى * كما كان هذا الشرح تحفة والمتن تحفة اخرى ذكر الامام اليافعى انه قال ابن دحية انشدنى الحافظ العلامة المشهور ابو زيد عبد الرحمن السهيلى بهذه الابيات السبعة وقال انه ماسئل الله تعالى بها حاجة الا اعطاه اياها * بيت * فى البحر الكامل

* لابى القاسم المالقى *

* يامن يرى مافى الضمير ويسمع * انت المعد لكل مايتوقع *

* يا من يرجى للشدائد كلها * يامن اليه المشتكى والمفزع *

* يامن *

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR
32101 017997550

* يامن خزائن رزقه فى قول كن * امنن فان الخير عندك اجمع *
* مالى سوى فقرى اليك وسيلة * فبما لافتقار اليك فقرى ادفع *
* مالى سوى قرعى لبابك حيلة * فلئن رددت فاى باب اقرع *
* ومن الذى ادعوا واهتف باسمه * ان كان فضلك عن فقيرك يمنع *
* حاشا لفضلك ان تقنط عاصيا * والفضل اجزل والمواهب اوسع *

﴿ شعر للامام زين العابدين لقضاء الحاجات ﴾

* اليك يارب قد وجهت حاجتى * وجئت بابك يارب برغبائى *
* انت العليم بما يحوى الضمير به * ياعالم السر علام الخفيات *
* اقض الجوائح لى ربى فلست ارى * سواك يارب من قاض لحاجات *
* وسع بفضلك رزقى كى اعيش به * ياقاسم الرزق من فوق السموات *
* لا تأخذن بذنب انت تعرفه * فاغفر بجودك يارب خطيئاتى *
* سهل امورى واختمها بمنقلبى * بعد الممات الى روضات جنات *
* واجمع لى الشمل فى اهلى وفى ولدى * وردنى نحو احبابى بمرضات *
* ياخالق الخلق يامن لاشريك له * اسمع دعائى ويسر لى مهماتى *
* حقق بجودك آمالى ومطلبى * وبلغنى الى اقصى اداناتى *
* يامن تعالى فلا وصف يقوم به * للموصفين ولامدح البريات *

﴿ شعر فى البحر الكامل للامام الزمخشرى ﴾

* يامن يرى مد البعوض جناحها * فى ظلمة الليل البهيم الاليل *
* ويرى نياط عروقها فى نحرها * والمخ فى تلك العظام النحل *
* ارحم لعبد تاب من فرطاته * ماكان منه فى الزمان الاول *

﴿ شعر فى البحر البسيط للامام الاندلسى فى انجاح المهمات ﴾

* يارب هىء لنا من امرنا رشدا * واجعل معونتك الحسنى لنا مددا *
* ولاتكلنا الى تدبير انفسنا * فالنفس تعجز عن ادراك ما فسدا *
* انت الكريم وقد وجهت من املى * الى جنابك وجها سائلا ويدا *
* وللرجاء ثواب انت تعلمه * فاجعل ثوابى دوام السعد لى ابدا *

﴿ بيت فى البحر البسيط لتفريج الكرب ﴾

* ما زال لطف منك يشملنى * وقد تجدد لى ما انت تعلمه *
* فاصرفه عنى وقد عودتنى ابدا * فمن سواك لهذا العبد يرحمه *

اما بعد فراغى عن نقل المناجات المنظومة لهؤلاء العظام البررة الممدوحة فقد افتتح المصنف قدس سره بحمد الله سبحانه وتعالى * والصلوة على نبيه محمد المصطفى * فقال (الحمد لله) اى كل الحامدية او المحمودية عرفيا كان الحمد اولغويا اومايطلق عليه لفظ الحمد ٢ على طريق عموم المجاز فيكون الحمد على وجه اكمل وعلى اى تقدير كان لايبلغ حمد البشر حمد الله لذاته تعالى وتقدس كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم * لااحصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك * (لله) اى للذات الواجب الوجود المستجمع بجميع صفات الكمال والمنزه عن جميع صفات النقصان والمثال على ماحقق ان الجلالة علم له تعالى (حمد الشاكرين) سمعت المصنف قدس سره يقول تقديره احمده حمد الشاكرين انتهى فحمد مصدر مضاف الى فاعله والمفعول محذوف اى له فهو مفعول مطلق للنوع للفعل المقدر جوازا قال بعض الشارحين انه منصوب بنزع الخافض اى كحمد الشاكرين اومثل حمدهم ومعناه احمد الله كحمد الشاكرين والمراد منهم الانبياء والاولياء فهؤلاء مقبول الشكر عند الله تعالى والمص تبرك بقران حمده بهم ليصير حمده مقبولا ببركتهم هذا كلامه ملخصا (والصلوة) اى من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء (على سيد الاولين والآخرين) اى على سيد جميع المخلوقين محمد نبينا صلى الله عليه وسلم هذا كقوله تعالى * رب المشرقين ورب المغربين * ترك البيان للسجع وفيه نظر تأمل ٣ ولاشتهار كونه صلى الله عليه وسلم افضل المخلوقين وسيدهم لقوله تعالى * كنتم خير امة وقوله تعالى * وما ارسلناك الا رحمة للعالمين * ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم * انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر (وعلى آله) اى اتباعه اذهى احد معانيه ولذا ترك عطف الاصحاب عليه انما اعاد كلمة على مع ان الدعاء بلفظ الصلوة على غير الانبياء ٤

٢ على رأى اهل السنة اوجنسها على رأى اهل الاعتزال لانه المتبادر الى الفهم الشايع فى الاستعمال لاسيما فى المصادر عند خفاء قرائن الاستغراق ولاهل السنة ان مقام الحمد يقتضى المبالغة وذلك قرينة العموم فيحمل التعريف الجنسى على الاستغراق فيكون جميع المحامد لله تعالى لانه الخالق لكل محمود عليه هكذا افاده بعض الكمل منه

٣ قوله وفيه نظر تأمل لجواز ان يجعل ذلك اول الفقرة الثالثة وفيه نظر لخروج الفقر عن التساوى وفيه ان التساوى فى القرائن هو الاحسن المطلق فى الاسجاع ١

والرسل والملائكة بغير تبعية لا يجوز لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا * لفيد نوع استقلال ابلغ فلا ينا في النهى السابق لعدم التمام ولكونه هنا بالتبعية وردا للشيعة حيث التزموا ترك على لزواريتهم الحديث الموضوع وهو من فصل بيني و بين آلي بعلي لم ينل شفاعتي وهذا كقوله تعالى ❁ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ❁ حيث اعيد الجار في المعطوفين مع ان جميع العزة وكمالها مخصوص به تعالى ليفيد نوع استقلال ردا للمنافقين حيث عدوا فريقهم الاذلاء اعزاء وفريق المؤمنين الاعزاء اذلاء قال تعالى حكاية عنهم ❁ يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ❁ ثم ردهم الله تعالى بقوله ولله العزة الآية وهذان ٢ من الاطناب نكتة ماذكر (الطيبين) بنور الايمان والعمل الصالح (الطاهرين) من انواع الكفر والعمل الصالح صفتان مادحتان للآل او منصوبان على المدح ❁ وبعد ❁ وهي فصل الخطاب يؤتى في الاقتضاب لتقريبه من التخلص كلفظ امابعد وهذا وايضا وعامله قول (فاعلم) والفاء فيه اما على تقدير اما كقوله تعالى ❁ وثيابك فطهر ❁ اومن قبيل قوله تعالى * وعلى الله فتوكلوا * (ان طرق اداء المراد) كتب في الحاشية اى طرق اداء المتكلم ٣ مراده الصحيحة يعني ان طرق اداء المتكلم المعنى الذى اراد اداءه الى المخاطب والطرق جمع طريق بمعنى السبيل استعير هنا للالفاظ بجامع الايصال الى المقصود اى الفاظ اداء المراد او الطريق اعم في اللغة فحينئذ لا استعارة والاضافة من اضافة السبب الى المسبب اى الطرق التي هي سبب اداء المراد (ثلثة) خبران (حقيقة ومجاز وكناية) بدل من قوله ثلثة اوخبر لمبتدأ محذوف تقديره الاول اوالها اواحدها حقيقة ٥ الخ وفي بعض الرسائل فاعلم ان المقصود من علم البيان منحصر في ثلثة اشياء الاول التشبيه واثناني المجاز والثالث الكناية اما البحث عن الحقيقة فيه فلما بينها وبين المجاز من مشابهة التقابل والتضاد انتهى كلامه بعبارته واعلم ان تلك الطرق هي المسماة بعلم البيان وهو علم يعرف به التعبير عن المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالة عليه

١ ثم ما طالبت قرينة الثانية او الثالث فافهم منه

٤ فلا يقال مثلا ابو بكر صلى الله عليه وسلم ولا على صلى الله عليه وسلم بل الدعاء عليه اما بالترضية او بالرحمة والسلامة او بالغفران منه

٢ كالآية الكريمة وكلام المصنف قدس سره منه

٣ فيه اشارة الى ان الاداء مصدر متعد مضاف الى المفعول والفاعل متروك منه

وضوحا وتلك الدلالات اما على ما وضع له فتسمى الوضعية وهى التى يسميها اهل الميزان مطابقة اولا فتسمى العقلية وهى اعم مما يسمونه تضمنا والتزاما ومباينة لما يسمونه عقلية وطبيعية اذ ليس الدلالة فيهما بالعبارة فالتعبير المذكور لا يتيسر بالاولى وحدها٣ واما مع الانضمام فلها مدخل فى التعبير المذكور بان تقع فى اعلى مراتب الوضوح بخلاف الثانية فانها يتيسر ذلك التعبير بها منفردة عن الاولى لاختلافهما فى الوضوح اذ لوازم الموضوع له ليست فى مرتبة واحدة من الخفاء والجلاء * اقول ظهر مما سبق ان الحقيقة قسمان حقيقة صرفة ليس فيها شائبة التشبيه وحقيقة فيها التشبيه فالمقصود من علم البيان منحصر فى الثلثة التشبيه والمجاز والكناية واما البحث عن الحقيقة الصرفة مع انها لا مدخل لها وحدها فى التعبير المذكور فلتوقف معرفة المجاز بانواعه على معرفتها واما البحث عن التشبيه مع انه من الحقيقة فلكونه مدخلا له فى ذلك التعبير ولابتناء نوع من المجاز عليه وهو الاستعارة ففيه ثلثة مباحث المبحث الاول فى التشبيه وهو مشاركة امر لامر فى معنى باراداتها فالامر الاول يسمى مشبها والثانى مشبها به وما شاركه٣ فيه وجه الشبه٤ والاداة اداة التشبيه فتلك الاربعة اركانه لدخولها فى مفهومه ويجوز حذف كل واحد منها سوى المشبه به والذكر فله باعتبارهما ثمانى مراتب اعلاها ما حذف وجهه واداته فقط نحو زيد اسد ومع المشبه نحو اسد بتقدير زيد ثم احدهما كذلك نحو زيد كالاسد واسد فى الشجاعة بتقدير زيد وادناها ما حذف فيه المشبه فقط نحو كالاسد فى الشجاعة او ذكر الجميع نحو زيد كالاسد فى الشجاعة واما الغرض من التشبيه واداته واحوال الطرفين فمذكورة فى المطولات وله ايضا تقسيمات متداخلة مذكورة فيها لكن نذكر ان شاء الله تعالى ما اكثر وقوعه فى الكلام وما مس اليه الحاجة فى الاستعارة لتوضيح المرام فنقول واما اقسامه فاربعة كاركانه لتشبيه مفرد بمفرد سواء كانا مطلقين كزيد كالاسد او مقيدين كزيد وقت القتال كالاسد وقت الصولة او مختلفين كالشمس والمرآة فى كف الاشل او مركب

﴿ بمركب ﴾

٥ كون الشئ بحالة يلزم منها العلم بالعلم بشئ آخر

٢ اى منفردة عن البيانية وهى العقلية منه

٣ ووجه التشبيه والشبه بدونه الوجه منه

٤ اى ما يشارك الاول فيه الثانى منه

بمركب نحو * كأن مثار النقع فوق رؤسنا * واسيافنا ليل تهاوى كواكبه *
او مفرد بمركب نحو * كأن مخر السفبق اذ انصوب او تصعد * اعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد * او مركب بمفرد نحو فكانما هو مقمر ٣
وقد يقلب طرفا التشبيه ويسمى تشبيها مقلوبا كالسبع كالمنية في اغتيال
النفوس واما مرسل وهو ماذكر اداته او مؤكد وهو ما حذفت
ومن المؤكد ما اضيف فيه المشبه به الى المشبه نحو قولهم لجين
الماء اى الماء كاللجين والجين الفضة مكبر معنى مصغر لفظا شبه به الماء
في البياض والصفاء ثم غير التركيب الى الاضافة البيانية للمبالغة في الجنية
الماء حتى كان كانه اصل الفضة ومعدنها وامثال هذا التشبيه كثيرة
في الكلام فاحفظ فانه ينفعك في افادة المرام والمبحث الثاني في المجاز
وعلاقاته لما فرغ عن التقسيم شرع في بيان كل قسم مقدما حقيقة
على المجاز لما عرفت فقال بالفاء تفصيلا لما اجمله (فالحقيقة) هي والمجاز
منقول عرفي فالحقيقة منقول من فعيل بمعنى فاعل او مفعول من حق
بمعنى ثبت او ثابت اى اللفظ الثابت او المثبت في موضعه فالتاء علامة
للنقل متأخرة عنه كتاء الاكيلة والذبيحة وقيل منقولة من فعيلة فالتاء
علامة للتأنيث متقدمة على النقل والمجاز منقول من مفعل مصدرا
بمعنى فاعل الى اللفظ الذي جاز موضعه وقيل من مفعل اسم مكان
لان اللفظ مكان الجواز الى المعنى وطريق اليه ذكره صاحب الهوادي
(لفظ) موضوع هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شانه
ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج (مستعمل) قال في الامتحان
الاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع
الوضع وبه خرج مالم يستعمل فانه قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز
ولا كناية (فيما) اى معنى او المعنى الذي (وضع له) ذلك اللفظ لذلك
المعنى بوضع لغوي او شرعي او اصطلاحي او عرفي وخرج به ما استعمل
في غيره من المجاز والكناية والغلط (من حيث انه ماوضع له) سيأتي
فائدة هذا القيد في المتن فاعلم ان الوضع اما لغوي ان كان الواضع واضع
اللغة وهو الله تعالى او البشر على الاختلاف كوضع السماء والارض

هو من باب جرد قطيفة والتشقيق ورد احمر وعلم سواد بلية
فوجه الشبه مركب كما مر لان الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل بالفقه والكواكب
باعداد الخيل الهيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتخفي وتبرز
وتغطرب اغطرابا شديدا وتثور بسرعة الى جهات مختلفة وعلى احوال
بين الاعراض والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي والتداخل والتصادم
والتلاحق واذا تجانبت شبه بها فان الكواكب

اى يتساقط بعضها اثر بعض والاصل
تتهاوى حذفت احدى التاءين
فصار تتهاوى حذفت ايضا تخفيفا

٣ اوله يا صاحبي
تقصيا نظر يكما تريا
وجوه الارض كيف
تصور تريا نهارا
مشمسا قد شابه زهر
الربى فكانما هو مقمر
الربى بالضم والقصر
جمع ربوة وهي الارض
المرتفعة كانما هو راجع
الى مجموع ماذكر فكانه
المشبه مركبا من
عدة امور

٣ هذا لكن سمعت
المصنف استاذي
قدس سره حين درس
الامتحان يقول
الاخصر ان يقال
الاستعمال ذكر اللفظ
الموضوع لتفهيم
المراد قوله المراد
يشمل المعنى الحقيقي
والمجازي والكنائي

اوشرعى ان كان الشارع كوضع الصلوة والصوم اواصطلاحى ان كان اهل صناعة كوضع اهل المعانى الايجاز والاطناب واهل البيان الحقيقة والمجاز والاستعارة والكناية واهل البديع التورية والايهام والتجنيس والترصيع اوعرفى ان كان اهل عرف عام كوضع الدابة والحيوان فظهران الحقيقة اربعة اقسام لغوية وشرعية واصطلاحية وعرفية وكذا المجاز اربعة اقسام من اى وضع جاز وتعدى نسب الى مانسب اليه ذلك الوضع من اللغة والشرع والاصطلاح والعرف فنقول (والمجاز لفظ كذلك مستعمل) فائدته ماعر فى تعريف الحقيقة (فى غيرماوضع له) اى فى معنى غير معنى اوالمعنى الذى وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى باحد تلك الاوضاع المذكورة فيقال مجاز لغوى ومجاز شرعى ومجاز اصطلاحى ومجاز عرفى وبعض قسم المجاز الى مجاز وضعى ومجاز عقلى ثم قال وانماوصفنا المجاز المذكور بالوضعى دون اللغوى كما فعله غيرنا لعدم صدقه ٢ على المجاز العرفى والشرعى ومن عرف المجاز على وجه يعم الانواع الثلثة ثم وصفه عند التقسيم باللغوى لم يكن على بصيرة انتهى و بقوله فى غيرماوضع له خرج الحقيقة مرتجلا كان اومنقولا اوغيرهما وفائدة قوله (من حيث انه غيره) اى غيرماوضع له ستأتى فى المتن قوله (بعلاقة) لاحظها المتكلم حين الاستعمال حتى لولم يكن العلاقة اصلا اوكانت ولكن لم يلاحظها المستعمل حينئذ لم يكن مجازا بل غلطا كائنة تلك العلاقة (بينهما) متعلق بقوله مستعمل اوحال من ضميره وهى بالفتح تستعمل فى المعانى وبالكسر فى الامور الحسية والاعيان قال فى الصحاح هى بالكسر علاقة السوط ونحوها و بالفتح علاقة الحب وستأتى فائدة هذا القيد وقوله (اى اتصال ومناسبة بين الموضوع له والمستعمل فيه) اى بين المعنى الحقيقى والمجازى تفسير لقوله بعلاقة بينهما (مع قرينة) قال فى شرح الفريدة صفة لعلاقة اى بعلاقة كائنة مع قرينة والاولى لعلاقة وقرينة لان القرينة ليست من توابع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه صحة المجاز ولك ان تجعل قوله مع قرينة حالا من المستكن

٢ فيه ان المراد باللغوى فى عباراتهم هنا اللفظى بقرينة المقابلة لقولهم العقلى فيشمل غيره من الشرعى والعرفى والاصطلاحى فافهم منه

فى المستعمل انتهى لكن الاسد كان يختار التوجيه الاخير فلذلك ترك العطف هنا وفائدة قوله (مانعة عن ارادة الموضوع له) ومعينة للمعنى الذى استعمل فيه سنأتى (والكناية) وهى مصدر كنيت او كنوت بكذا عن كذا اذا ذكرت مدخول الباء واردت مدخول عن ثم استعملت فى الاصطلاح بمعنى المصدر وبمعنى المكنى به (وهو) اللفظ ولذا قال (لفظ) كذلك (استعمل فى لازم ماوضع له) اى فى لازم معنى اوالمعنى الذى وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى باحد تلك الاوضاع السابقة فلا مانع عقلا من ان يقال كناية لغوية وكناية شرعية وكناية اصطلاحية وكناية عرفية كما فى الحقيقة والمجاز وسيأتى لهذا زيادة تحقيق وبيان فى المبحث الثالث ان شاء الله تعالى (بلا قرينة مانعة عنه) النفى هنا راجع الى القيد والضمير عائد الى ماوضع له بتقدير المضاف فالمعنى بقرينة غير مانعة عن ارادة ماوضع له فخرج المجاز اذ لابد فيه من قرينة مانعة قال صاحب الهوادى * ثم * اختلفوا بان الكناية فى ابهما استعملت فقال بعضهم انهما مستعمل فى اللازم مع جواز المعنى وقال بعضهم انهما مستعملة فى المعنى مرادا بها اللازم وكلام المصنف قدس سره هنا صريح فى الاول لما فرغ عن تعريف كل قسم من الاقسام الثلثة شرع فى توضيح تلك الاقسام ٣ فقال (يعنى ان الكناية من حيث انها كناية لاتنافى) اى الكناية والجملة خبر ان الاولى (الموضوع له) بالنصب مفعول لاتنافى اى ارادته منافاة كائنة (كما ان المجاز ينافيه) اى ارادة الموضوع له وكلمة ما فى كما ان لازمة الزيادة دفعا للاشتباه بكأن مثلا اذا قلت فلان طويل النجاد فقد كنيت بطول نجاده عن طول قامته اللازم لطول النجاد فهذا الكناية لاتنافى ان له سيفا طويل النجاد وارادته مع انه يستعمل فى طويل لايتقلد السيف اصلا هذا فرق بين المجاز والكناية ولذا قال فى الايضاح الفرق بين الكناية والمجاز من جهة جواز ارادة المعنى مع ارادة لازمه فيها دون المجاز وفرق السكاكى وغيره بينهما بوجه آخر ايضا وهو ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم

٣ اى توضيح تعاريف تلك الاقسام ببيان فوائد القيود المذكورة فيها الموعودة اثباتها منه

ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وفيه نظر لان اللازم مالم يكن ملزوما يمتنع ان ينتقل منه الى الملزوم فيكون الانتقال حينئذ من الملزوم الى اللازم ولو قيل اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز اوشرط لها دونه اندفع هذا الاعتراض لكن اتجه منع الانتقاض والاشتراط انتهى وقال بعض المحققين من الاصوليين وعند علماء البيان الكناية لفظ استعمل فيما وضع له لا لانه مقصود بل للانتقال منه الى ملزومه فهو مناط الحكم ومرجع الصدق والكذب كطويل النجاد فان القصد به الى طول القامة لا الى طول النجاد الا انه لا يصح ٢ كناية الا اذا كان له نجاد طويل لان شرط الكناية وهو الاستعمال في الموضوع له اى لا يتحقق بدونه فهى لا تنافى ارادة الموضوع له بضرورة انها مستعملة فيه وهو مقصود منها في الجملة بخلاف المجاز لان المقصود منه اولا وبالذات غير ما وضع له فينافى ارادة الموضوع له انتهى قوله (لكن قد يمتنع) فاعله راجع الى الموضوع له بتقدير المضاف اى ارادة الموضوع له (فيها) اى فى الكناية مفعول مطلق لاحد المحذوف وجوبا معناه الاصلى عاد الحكم السابق عودا هذا لكن اشتهر فى معنى مثل ماسبق اى كما يمتنع فى المجاز ارادة الموضوع له بيان لفائدة قوله من حيث انها كناية لكن قد يمتنع فيها ايضا لكن لا بحسب الكناية (بل بحسب خصوص المادة) فالمانع عن امكان ارادة الموضوع له حينئذ جاء من الخارج لا من كونها كناية لانه (ذكر صاحب الكشاف) وهو العلامة الزمخشرى (فى قوله تعالى ليس كمثله شئ انه كناية) بفتح الهمزة مفعول ذكر (عن نفى المثل) اى مثل الله يعنى كنى بنفى مثل مثل الله تعالى عن نفى مثله فهو مسوق لاثبات الوحدانية لله تعالى على طريق الابلغية كما فى مثلك لا يبخل بمعنى انت لا تبخل فعلى هذا لا تكون الكاف زائدة ولذا قيل فى حقه وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوا بان الكناية ابلغ من الصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وقد يجعل الكاف او المثل زائدة فيكون من قبيل المجاز بالزيادة كما سيأتى فى آخر الرسالة

٢ قوله الا انه لا يصح كناية الخ قال فيما علقه عليه فيه رد لصاحب التلويح فى قوله فيصح الكلام وان لم يكن له نجاد قط لان الكلام حينئذ فى يصح مجاز امرسلا لا كناية على مختار الشيخين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح انتهى منه

قبيل الكناية قوله (وقيد الحيثية) الكائن (فى تعريفى الحقيقة والمجاز) على صيغة التثنية سقط النون بالاضافة مبتدأ خبره قوله (لئلا ينتقض) اى انما هو لئلا ينتقض تعريف (كل) واحد منهما فالمضاف والمضاف اليه فى لفظ كل محذوف والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه فهو من قبيل المجاز بالنقصان (بافراد الآخر) منهما بان لايكون تعريف كل واحد منهما جامعا لافراده مانعا لاغياره وليكون تعريفاهما جامعين ومانعين لها (فى مثل الصلوة) متعلق بقوله لئلا ينتقض وكذلك قوله (اذا استعمل) لفظ الصلوة (فى الدعاء او الاركان) المعلومة والافعال المخصوصة اوحال من الصلوة اى كائنا اذا الخ يعنى فى لفظ وضعه واحد من اهل الوضع لمعنى ووضعه آخر منه لمعنى آخر كلفظ الصلوة فانه وضعه اهل اللغة للدعاء واهل الشرع الاركان فاذا استعمل اهل اللغة فى الدعاء يكون حقيقة ٤ والاركان مجازا ٥ واما اذا استعمله اهل الشرع فى الاركان اوالدعاء فيكون فى الاول حقيقة وفى الثانى مجازا على عكس ما عليه اهل اللغة وتوضيح هذا المقام على ماذكروه مثلا انما قيد الحيثية فى تعريف المجاز لادخال الصلوة المستعمل بحسب اللغة فى الاركان فى تعريفه لانها مجاز فيها عندهم فلابد من دخولها فيه لكونها من الافراد مع انها لم تستعمل فى غير ماوضع له بحسب الشرع مع انها ليست بمجاز عند اهل اللغة فلابد من اخراجها بقيد الحيثية اومايقوم مقامه لانها مستعملة فيما وضعت له فى عرف اللغة واما قيد الحيثية فى تعريف الحقيقة فانما هو لعكس ماذكر تأمل تقف قوله (والعلاقة) الكائنة (فى) تعريف (المجاز) مبتدأ خبره قوله (لاخراج الغلط) فانه يقع سهوا من المستعمل لايطلق عليه الحقيقة والمجاز فيجب خروجه عن تعريفه كما خرج عن تعريفها كذا قالوا واعترض عليهم شارح الفريدية حيث قال ولا يخفى انه يغنى عنه اشتراط القرينة مانصبه المتكلم للدلالة على قصده وليس مع الغلط نصب دال على قصده وسكت عن الجواب المشهور ٣ (كقولنا) اى كقولك (خذ هذا الفرس مشيرا) انت اوانا ميلا الى جانب

٤ لكونه مستعملا فى ماوضع له بالنظر اليهم منه

٥ لكونه مستعملا فى غير ماوضع له بالنظر اليهم منه

٣ وهو اغناء المؤخر عن المقدم وذا مما لايعاب بين اولى الالباب منه

المعنى والافالظاهر مشيرين (الى كتاب) بين يديك سهوا وهذا المثال هكذا مذكور فى شرح التلخيص فى بعض النسخ وفى بعضها كقولك * ان قلت ليست بين الفرس والكتاب علاقة * قلنا نعم بينهما علاقة وهى الانتفاع والايصال الى المقصود لكن وجود العلاقة لايكفى بل لابد من اعتبارها وملاحظتها وقت الاستعمال كما عرفت فيما سبق على ان شارح التلخيص حكم بعدم العلاقة قوله (والقرينة) المذكورة فى تعريف المجاز مبتدأ خبره قوله (لاخراج الكناية المستعملة فى غير ماوضع له) وهو لازمه مع جواز ارادته اى الموضوع له اعلم ان علماء البيان ادخلوا القرينة فى مفهوم المجاز وعلماء الاصول اخرجوها عنه وجعلوها شرطا لصحته حتى قالوا ثم شرط صحته ٢ قرينة تمنعها حسا اوعقلا اوعادة اوشرطا (اقول هذا خلاف لايظهر ثمرته فى نفس الامر الا انهم لما قسموا اللفظ باعتبار استعماله فى المعنى الى قسمين ابتداء حقيقة ومجازا وكلا منهما الى صريح وكناية فحصل من هذا التقسيم اربعة اقسام حقيقة صريح وحقيقة كناية ومجاز صريح ومجاز كناية (قال) فى التوضيح اعلم ان الصريح والكناية اللذين هما قسما الحقيقة صريح وكناية فى المعنى الحقيقى والذين هما قسما المجاز صريح وكناية فى المعنى المجازى ولم يعتبروا قسما ثالثا ومقابلا للمجاز كاهل البيان لم يحتاجوا الى جعل القرينة جزءا من مفهوم المجاز ليخرج وان كانت هى والعلاقة مما يدور عليه صحة المجاز فى نفس الامر تأمل واعلم انه قال فى شرح التلخيص فاللفظ المستعمل فى غير ماوضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ماغلب فى المعنى المجازى للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو فى اللغة حقيقة فى المعنى الاول مجاز فى الثانى وفى الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه فى اللغة حقيقة فى الدعاء مجاز فى الاركان المخصوصة وفى الشرع بالعكس ومنه ماغلب فى بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة

٢ اى شرط صحته استعمال اللفظ مجازا صريحا كان المجاز اوكناية منه

اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهى موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هى لمجرد المناسبة فى التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل مايوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقى فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل مايوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما فيه الشجاعة ولايصح ٢ اطلاق الدابة فى العرف على كل مايوجد فيه الدبيب ولايصح اطلاق الصلوة فى الشرع على كل دعاء سنتقل فى هذا الكلام لبعض التحقيق ان شاء الله تعالى تحقيقا وتقريرا لذلك وجواب سؤال هنالك (والعلاقة) مبتدأ خبره جملة (تعتبر كلية) كتب فى الحاشية قوله كلية منسوب الى كلى لاالى كل بحذف الياء المشددة على ماهو قاعدة النسبة الى ما فى آخره ياء مشددة بمعنى انه يشتمل على افراد كثيرة اذ الملزوم الكلى ٣ له افراد كالسببية والحلول وغير ذلك وكذلك قوله جزئية منسوب الى الجزئى اى فرد من افراد الكلى انتهى (فيقال انها للزوم) قوله (اى لزوم المعنى المستعمل فيه) وهو المعنى المجازى والكنائى للموضوع تفسير للزوم فيسمى المستعمل فيه لازما والموضوع ملزوما فيشتمل ما فى الكناية والمجاز المرسل والاستعارة قال فى شرح التلخيص واما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لامحالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لالزيد وعمرو على الخصوص ولاشك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واقول واما فى الكناية فاظهر واما فى المرسل فسيظهر من التفاسير الآتية فى بيان علاقاته ولما كان للزوم معنيان احدهما عدم الانفكاك وهو ليس بمراد هنا وثانيهما التبعية فى الجملة وهو المراد ههنا اراد ان يظهر المراد فقال (والمراد باللزوم) الكائن (ههنا) اى فى اصطلاح اهل البيان اوظرف المراد

٢ وفى شرح المفتاح للشريف ان الدابة فى العرف تطلق على البغل ايضا منه

٣ قوله الى كلى فى المشاركة بمعنى امر عام لا الى كل بمعنى مركب من الاجزاء منه

وفيه بعد لفظا ومعنى (اتصال) اى مناسبة وتبعية (بينهما) اى بين المعنى المستعمل فيه والموضوع له قوله (ينتقل) على صيغة المجهول صفة كاشفة لقوله اتصال او استيناف بيان اى ينتقل الذهن به (من احدهما) اى من احد المعنيين المذكورين (الى) المعنى (الآخر) منهما والجوار الثلثة اعنى به من احدهما الى الآخر سواء فى كونه نائب الفاعل لينتقل ١ انتقالا كائنا (فى الجملة) لا بالجملة لفظ فى الجملة فى كلامهم يستعمل فى مقام القلة وبالجملة فى الكثرة اى انتقالا قليلا لا كثيرا لاعدم الانفكاك كما هو اصطلاح اهل الميزان قال صاحب المرآة اعلم ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ومن المشهور المقرر ان معنى اللزوم ههنا التبعية فى الجملة لا امتناع الانفكاك (فالملزوم اصل ومتبوع من جهة ان منه الانتقال واللازم فرع وتبع من جهة ان اليه الانتقال فان كان اتصال الشيئين بحيث يكون كل منهما اصلا من وجه فرعا من وجه جاز استعمال كل منهما فى الآخر كما سيأتى فى السببية والمسببية والكلية والجزئية وغيرها ٢ (وذا) اى وذلك الاتصال (يوجد فى كل امرين) كائنين (بينهما علاقة) فاعل الظرف المستقر اعنى بينهما او مبتدأ والظرف خبره لاعتماده على الموصوف سواء كانت تلك العلاقة (مشابهة او غيرها) وسواء كانت تلك المشابهة حقيقة كما فى استعارة الاسد للرجل الشجاع او اعتبارا بان ينزل التقابل منزلة التناسب بواسطة تملح او تهكم كما فى اطلاق الشجاع على الجبان او تفأل كما فى اطلاق البصير على الاعمى او مشاكلة كما فى اطلاق السيئة على جزائها وما اشبه ذلك قوله (وتعتبر جزئية) عطف على قوله تعتبر كلية اى والعلاقة تعتبر جزئية (فيقال انها) اى العلاقة (اما مشابهة اى مشابهة المستعمل فيه) وهو المعنى المجازى (له) اى للموضوع له (فمجازها) اى مجاز تلك العلاقة التى هى المشابهة مبتدأ خبره (استعارة) من استعاره الثوب فاعاره اياه هذا ٣ ثم تطلق تارة على لفظ المشبه به مستعملا فى المشبه واخرى على نفس الاستعمال فالاستعارة فى هذا الاطلاق ليست من اسماء المجاز

١ وايهن جعل نائبا عنه فالآخران يجعلان متعلقين به منصوبى المحل منه

٢ من المجاورة والاطلاق والتقييد والعموم والخصوص واللازمية والملزومية والعلية والمعلولية والمتعلقية والمتعلقية والشرطية والمشروطية والدالية والمدلولية منه

٣ ثم الاستعارة فى الاصطلاح اهل البيان تطلق على المعنيين الآتيين منه

بل اسم المجاز فيه هو لفظ المستعار فظهر ان تقسيم المجاز الى مرسل واستعارة انما هو بالنظر الى الاطلاق الاول فلفظها على كلا اطلاقيه حقيقة اصطلاحية منقول من مصدر استعرت زيدا ثوبا لعمرو لكنه فى الاول نقل من المصدر بمعنى المفعول الى معنى لا يصح الاشتقاق منه وفى الثانى نقل من معنى مصدر الى معنى مصدر يصح الاشتقاق منه فسمى اللفظ المستعمل مستعارا بمنزلة الثوب والمشبه به مستعارا منه بمنزلة زيد والمشبه مستعارا له بمنزلة عمرو ولذا قال فى الايضاح وكثيرا ما يطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به فى المشبه فسمى المشبه به مستعارا منه والمشبه مستعارا له واللفظ مستعار وعلى الاول لا يشتق منه لكونه اسما للفظ لا للحدث وقوله (او غير مشابهة) عطف على قوله مشابهة فى انها مشابهة (فمجازها) اى مجاز تلك العلاقة التى هى غير المشابهة (مجاز مرسل) فى الهوادى من ارسل الخيل فى الميدان او من ارسله من يده اذ اللفظ ارسل من يد الواضع فى ميدان المعنى المجازى ثم كلامه هذا تقسيم للمجاز باعتبار العلاقة الى قسمين احدهما مجاز مرسل وثانيهما استعارة (وذلك الغير) خمسة وعشرون على ما فى المتن وسبعة وعشرون على ما فى الحاشية كما سيأتى الاجمال بعد التفصيل ان شاء الله تعالى ثم ذلك الغير (اما مصدرية اى كون الموضوع له مصدرا اى محل صدور للمعنى المجازى كاليد) حال كونها (مستعملة فى النعمة) التى من شانها ان تصدر منها (فى نحو اعجبنى يد فلان) اى نعمته فالمعنى الموضوع له للفظ يد هو الجارحة المخصوصة التى من شانها ان تصدر منها النعمة التى هى المعنى المجازى لليد فاليد استعملت فى النعمة بعلاقة المصدرية وعليه قوله * قال ثقلت كاهلى بالايادى * اى بالنعم فان الايادى جمع يد بمعنى النعمة ومنه يقال جلت يده عندى وكثرت اياديه وله على يد طولى كما قال النبى صلى الله عليه وسلم لازواجه المطهرة * اسرعكن لحوقا بى اطولكن يدا * (او مظهرية اى كونه) الضمير للموضوع له (محل ظهور له) اى للمجازى (كما) اى كاليد المستعملة فى القدرة التى تظهر فيه (فى) باليها

٢ وقد يطلق الاستعارة مرادفة للمجاز فى عرف اهل اللغة واهل الاصول

الناس يد الله فوق ايديكم كما قال الله تعالى (يد الله فوق ايديهم) (اذ المراد) باليد فى المؤمنين (القدرة) على ماذهب اليه المتأخرون من اهل السنة كما هو مذهب اهل الاعتزال (لظهور اثرها) اى اثر القدرة (فيها) اى فى اليد اى قدرة الله فوق قدرتكم فالمعنى الحقيقى للفظ يد هو الجارحة المخصوصة كما سبق التى تظهر فيها القدرة التى هى المعنى المجازى له فاستعمل اليد فيها مجازا مرسلا بعلاقة المظهرية *هذا *واما القدماء منهم كما مامنا ابى حنيفة رحمة الله عليه ومن تبعه وسائر المجتهدين فلا يؤونه وامثاله من المتشابهات بل شدد النكير فى الفقه الاكبر على التأويل حيث قال وله يد ووجه ونفس فذكره الله تعالى فى القران من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف ولا يقال ان يده قدرته او نعمته لان فيه ابطال الصفة وهو قول اهل القدر والاعتزال ولكن يده صفته بلا كيف وغضبه ورضاه صفتان له من صفاته بلا كيف والكلام فيه وفى امثاله من المتشابهات مستوفى ومستقصى فى الاصولين فعليك بهما ولا تكن من المقصرين بل من كان من المتقين المتقنين يكون من العلماء الكملين (او مجاورة بينهما) اى مجاورة المعنى المجازى للموضوع له والموضوع له للحجارى فيجوز استعمال لفظ احدهم فى الآخر مجازا لوجود الاصالة والفرعية من الطرفين من وجه (كالراويه) قال صاحب الهوادى وهى البعير او البغل او الحمار الذى يستقى عليه (المستعملة فى الدلو) بدل المزادة التى هى ظرف الماء الذى يستقى به فى قولهم وكالراوية فى المزادة بالدلو ايضا للمبتدئين وكالحفض فى البعير مع كونه لمتاع البيت لحمله اياه فاستعمل الحفض فى البعير مجازا مرسلا بعلاقة المجاورة كما استعملت الراوية فى الدلو كذلك (لانها) اى الدلو وهى المعنى المجازى للراوية (تجاور الحيوان الذى) هو المعنى الموضوع له لها الذى (يستقى عليه ومنه) الضمير فى شبوه الراجع الى الشجر المستعمل فى النار بعلاقة المجاورة فى قوله *فسقوا الغضا والساكنيه وان هم *شبوه بين جوانح وضلوعى (او جزئية اى كونه) اى الموضوع له (جزئه)

٢ فان اكثر ما يظهر فيه القدرة اليد اذ بها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ والدفع والوضع والرفع وغير ذلك منه

اى للمجازى فيكون المجازى كلا للحقيقى (كالعين) التى هى الجزء حال كونها (مستعملة فى الطليعة) التى هى الكل وقوله (التى تطلع القوم) اى تريد اطلاع حال القوم فهو مجاز مرسل (من مكان عال) صفة موضحة للطليعة فالمعنى الحقيقى للعين هو الجارحة المخصوصة التى هى جزء للمجازى الذى هو الكل وهو الانسان فاستعمل اسم الجزء فى الكل مجازا مرسلا لكون تلك الجارحة هى المقصود فى كون الرجل ربيئة وطليعة لهم اذ ما عداها من الاعضاء لا يعنى شيئا مع فقدها فصارت كانها الشخص كله وعليه قوله تعالى * قم الليل الا قليلا نصفه * وقوله تعالى * لاتقم فيه ابدا وقوله تعالى وار كعوا مع الراكعين اى صلوا ولا تصل وصلوا مع المصلين (او كلية اى كونه) اى الموضوع له (للاله) اى للمجازى فيكون المجازى جزءا له (كالاصابع) التى هى الكل المستعمل فى الانامل التى هى الجزء (فى نحو) قوله تعالى (يجعلون اصابعهم فى اذانهم) وتمام الآية من الصواعق حذر الموت (اذا المراد) بالاصابع فى هذا المثال (انا ملهم والانامل) وهى جمع انملة (رؤس الاصابع) فاستعمل اسم الاصابع فى الانامل مجازا مرسلا بعلاقة الكلية وعليه قولهم قطعت السارق وانما قطعت يده (او سببية) اى كون الموضوع له سببا للمجازى فيكون المجازى مسببا له (كا) ستعمال (الغيث) الذى هو المطر الذى هو السبب فى النبات الذى هو المسبب (فى نحو رعينا الغيث اى) رعينا (النبات الذى سببه الغيث) فاطلق لفظ السبب واريد به المسبب مجازا مرسلا بعلاقة السببية وعليه قوله * اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا * حيث اراد بالسماء المطر بعلاقة المجاورة وبضميره النبات بعلاقة السببية ومنه قوله تعالى *فمن اعتدى عليكم *٢ سمى جزاء الاعتداء اعتداء لانه مسبب له ونحوه قول عمرو ابن كلثوم * الا لايجهلن احد علينا * فنجهل فوق جهل الجاهلينا * حيث كان الجهل الاول حقيقة والثانى مجازا عبر به عن مكافاة الجهل الاول فالمعنى لايسفهن احد علينا فنسفه عليه فوق سفه السافهين اى فنكافى عليه (او مسببية) ان كون الموضوع له مسببا

٢ اعلم ان فى البيت والآية الكريمة مشاكلة من المحسنات المعنوية من الصنايع البديعية واختلف فى انها حقيقة او مجازا فالتمثيل على قول من قال انها مجاز منه

فيكون المجازى سببا (نحو امطر السماء نباتا اى غيثا مسببه النبات) فاستعمل النبات الذى هو المسبب فى الغيث الذى هو السبب بعلاقة المسببية وعليه قوله تعالى * انما يأكلون فى بطونهم نارا وقوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ويا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة * اى اذا اردت القراءة واذا اردتم القيام الى الصلوة وامثاله كثيرة قال فى شرح التلخيص وارد فى الايضاح فى امثلة تسمية الشئ باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهره انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره اى الدية المسببة عن الدم انتهى (او كون) بالتنوين (سابق) وهو ما عبر عنه صاحب التلخيص وغيره بتسمية الشئ باسم ما كان عليه (اى كونه) اى الموضوع له (سابقا) بالفعل (على) المعنى (المجازى) وهو الرجال فى المثال الآتى سبقا كائنا (باعتبار زمان الحكم) وهو الامر بايتاء اموال اليتامى لهم وزمانه بعد البلوغ اذ لا يتم بعده كلفظ (اليتامى) المستعمل فى الرجال (فى) قوله تعالى (وآتوا اليتامى اموالهم اى الرجال) فى زمان الحكم (الذين كانوا يتامى) من قبل زمان هذا الحكم فالمعنى الحقيقى لليتامى هو هؤلاء الرجال قبل اعتبار زمان الحكم وهو قبل البلوغ وهم الصبيان فى ذلك الزمان سموا باليتامى بموت اباءهم والمعنى المجازى له هو هؤلاء الرجال لكن بعد اعتبار زمان الحكم وهو بعد البلوغ فذكر اليتامى واريد به الرجال بعلاقة الكون السابق وقال صاحب التلخيص فى الايضاح عطفا على المثال السابق وقوله تعالى * انه من يأت ربه مجرما * سماه مجرما باعتبار ما كان عليه فى الدنيا من الاجرام انتهى (او كون) كذلك (لاحق) وهو ما عبر عنه صاحب التلخيص بتسمية الشئ باسم ما يؤل اليه وقد يسمى اللاحق اولا والسابق كونا بلا وصف بالسابق كما سيأتى هاتان التسميتان فى الاجمال ان شاء الله تعالى فى الحاشية وقد يعبر عن هذين بالكون (اى كونه) اى الموضوع له (لاحقا وطاريا) بالفعل عطف تفسير له اى عارضا (على المعنى المجازى فى الزمان الآتى) قيل لابد من اعتبار الحصول

بالفعل فى الكون اللاحق كما فى السابق فرقا بينه وبين المجاز بالقوة ولذا قيدت به فيهما (كما) استعمل الخمر فى العصير بعلاقة الكون اللاحق (فى) قوله تعالى (انى ارانى اعصر خمرا اى) انى ارانى اعصر (عصيرا يصير خمرا) فى الزمان الآتى فذكر لفظ الخمر حقيقة واريد به العصير مجازا مرسلا باعتبار مايؤل اليه (اومحلية) عبر عنها الغير بتسمية الحال باسم محله (اى كونه) اى الموضوع له (محلا له) اى للمجازى فيكون المجازى حالا فيه (كذكر القرية) التى هى المحل حال كون تلك القرية (مرادا بها) اى بالقرية (اهلها) الذى هو الحال بالرفع نائب الفاعل لمرادا لاعتماده على ذى الحال (فى) قوله تعالى (واسئل القرية) فاستعمل القرية فى اهلها مجازا مرسلا بعلاقة المحلية وفى مثل هذا المثال وجوه اخر سيأتى بعضها فى آخر الرسالة وسنذكر فيه كلها ان شاء الله تعالى ومنه قوله تعالى *فليدع ناديه* اى اهل ناديه فذكر النادى الذى هو المجلس واريد به اهله بعلاقة المحلية (اوحالية) عبر عنها الغير بتسميته المحل باسم حاله فى الحاشية ويعبر عنهما بالحلول (اى كونه) اى الموضوع له (حالا) بالتشديد اسم فاعل من حل يحل بالكسر حلولا وقوله (وموجودا) عطف تفسير للحال (فيه) اى فى المجازى فيكون المجازى محلا (لنحو الرحمة) التى هى الحالة المستعملة (فى الجنة) التى هى محلها (فى) قوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم (ففى رحمة الله اى فى جنته) اى الله تعالى (الحالة فيها) اى فى تلك الجنة (الرحمة) بالرفع فاعل الحالة لاعتماده على اللام الموصولة اى فى جنة الله التى حلت فيها الرحمة (اوالية اى كونه) اى الموضوع له (آلة له) اى للمجازى (نحو) استعمال اللسان الذى هو الآلة فى الذكر الذى هو المعنى المجازى له فى قوله تعالى (واجعل لى لسان صدق) فى الآخرين (اى ذكرا صادقا) وثناء حسنا (آلته لسان) والجملة صفة ذكرا وعليه قوله تعالى *وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه* اى الا بلغة قومه (اواطلاق اى كونه) اى الموضوع له (مطلقا) عن قيد فى المجازى قوله (والمستعمل فيه) وهو المجازى (مقيد) بقيد لم يوجد فى الموضوع له بالرفع مبتدأ وخبر والجملة الاسمية

حال من الضمير المجرور وهو وان كان مضافا اليه الا انه مرفوع المحل لكونه اسما لكونه والرابط هو الواو* هذا* ولكن المعنى يقتضى ان يكون قوله مقيد منصوبا مكتوبا بالف النصب فيكون من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد لكن الواحدية هنا باعتبار اللفظ واما باعتبار اقتضائه الجر والنصب فى المعمولين فهو بمنزلة العاملين المختلفين فيكون ذلك العطف على معمولى عاملين مختلفين حيث جر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالخبرية وعلى اى تقدير كان يجوز هذا العطف هنا لتقدم المجرور ولكن يرد عليه قاعدة لزوم اعادة الجار فى المعطوف اذا عطف على الضمير المجرور عند البصريين حيث عطف قوله المستعمل فيه على الضمير المجرور فى كونه والجواب الظاهر فيه وامثاله ان قوله المستعمل فيه بالرفع عطف على محل الضمير لكونه مرفوع المحل لكونه اسما للكون (كا) استعمال (الشفة) التى هى المطلقة (مرادا بها) اى الشفة (المشفر) الذى هو المقيد وهو بكسر الميم وفتح الفاء شفة البعير وهى المقيدة بالغلظة (او تقييدا ى كونه) اى الموضوع له (مقيدا) بقيد لم يوجد فى المجازى (والمستعمل فيه) وهو المجازى (مطلق) عن قيد فى الموضوع له والاعراب هنا كا لاعراب فيما سبق مع المقتضى المذكور (كما) استعمل الفرزدق المشافر التى هى جمع المشفر وهى شفة البعير المقيدة بالغلظة فى الشفاه التى هى المطلقة عن الغلظة (فى قوله) فى البحر الطويل وهو فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن مرتين فلو كنت ضبيا٢ عرفت قرابتى (ولكن زنجى غليظ المشافر) قوله لكن مشدد خذف اسمه للضرورة اى ولكنك وخبره زنجى واضافة الغليظ الى المشافر لفظية فلذا وقع صفة للنكرة التى هى زنجى غليظ مشافرهم المستعملة فى شفاههم وشفة الانسان ٣ وان كان مقيدا من جهة الاستعمال لكنه مطلق عن قيد الغلظ الذى كان فى المعنى الحقيقى للمشفر وبهذا صح جعله من باب اطلاق المقيد على المطلق كذا ذكر فى بعض الحواشى ولذا قيد المطلق والمقيد على وجه لا يرد هذا الاشكال ويحصل به الفرق

٢ والضبى منسوب الى الضبية حذفت تاء التأنيث للنسبة وهى اسم قبيلة منه

٣ فاذا اطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان اريد انه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل كذا فى المختصر منه

بين المطلق والعموم و بين المفيد والخصوص (اوعموم اى كونه) اى الموضوع له (عاما) له (والمجازى جزئى من جزئياته) اى ذلك العام اوالموضوع له الذى هو العام واعراب هذه العبارة كاعراب ماسبق اوقوله والمجازى الى آخره وامثاله استيناف عند من جوز الاستيناف بالواو (كا) ستعمال (الدابة) التى هى عام لكل من يدب فى الارض (فى الفرس) الذى هو جزئى من جزئيات تلك الدابة (اوخصوص اى كونه) اى الموضوع له (خاصا وجزئيا) عطف تفسير لخاصا (من جزئيات المعنى المجازى العام كا) ستعمال (الفرس) الذى هو الخاص (فى الدابة) التى هى العام ولوقيل هنا اوخصوص كعكسه لكان اوجز * فان قلت استعمال الدابة فى الفرس حقيقة كالانسان فى زيد * قلنانعم لكن تحقيقه يستدعى مقدمة وهى ان المنقول ٥ حقيقة فى المعنى الثانى ومجاز فى الاول من جهة الوضع الثانى وبالعكس من جهة الوضع الاول اذ لم يكن الثانى من افراد الاول كالصلوة حقيقة فى الدعاء ومجاز فى الاركان لغة وبالعكس شرعا واما ان كان الثانى من افراده كالدابة المنقولة لذوات القوائم الاربع خاصة فحقيقة من جهة الوضع الاول ومجاز من جهة الوضع الثانى ان كان اطلاقه عليه باعتبار انه من افراده وبالعكس ان كان باعتبار انه من افراد الثانى فاطلاق الدابة على الفرس مثلا بحسب اللغة حقيقة باعتبار ومجاز باعتبار وكذا بحسب العرف توضيحه ان كان من حيث انه من افراد مايدب على الارض فحقيقة لغة ومجاز عرفا وان كان من حيث انه من افراد ذوات الاربع فبالعكس لانه لم يوضع فى اللغة للمقيد بخصوصه ولافى العرف للمطلق باطلاقه هكذا حققه بعض المحققين فحق حفظه للمتعلمين فظهر من هذا ان التمثيل بهما فى موقعه * تأمل تدرك وليضم هذا بمانقلناه عن شرح التلخيص (اوقوة اى كون المجازى) اظهر ولم يضمر كما سبق لدفع توهم رجوع الضمير من اول الامر الى الموضوع له بناء على ماسبق من التفاسير (صالحا للاتصاف بالموضوع له) ولما اعتبر الحصول بالفعل فى الكون اللاحق فظهر الفرق بين المجاز بالاول والمجاز

٥ وهو ما هجر فيه المعنى الحقيقى لغلبته فى المعنى المجازى بحيث يفهم بلاقرينة مع وجود العلاقة بينه وبين الحقيقى وينسب الى التأمل فيقال منقول شرعى اوعرفى اواصطلاحى عند

بالقوة فافهم (كا) ستعمال (المسكر) بكسر الكاف (فى الخمر التى اريقت) من اراق بريق اراقة وكالخمر فى عصير اريق (اولازمية اوملزومية) هذا لف (اى كونه) اى الموضوع له (لازماله) اى للمجازى فيكون المجازى ملزوما (اوملزوما) للمجازى فيكون المجازى لازما (نحوادبت زيدا) الذى هو اللازم (بمعنى ضربته) الذى هوالملزوم (ونحو ضربته) الذى هو الملزوم (بمعنى ادبته) الذى هو اللازم فالتفسيران والمثالان نشر على ترتيب اللف هذا على تقدير ارجاع ضمير كونه الى الموضوع له لاقربيته وليطابق التفاسير السابقة واما على تقدير ارجاعه الى المجازى بناء على التفسير الذى قبله فالتفسيران والمثالان على غير ترتيب اللف (اوعلية اى كونه) اى الموضوع له (علة له) اى للمجازى فيكون المجازى معلولا (اومعلولية اى كونه) اى الموضوع له (معلولاله) اى للمجازى فيكون المجازى علة (كا) ستعمال (النار) التى هى العلة (فى الحرارة) التى هى المعلول (و) كاستعمال (الحرارة) التى هى المعلول (فى النار) التى هى العلة فعلى هذا يكون النشر على ترتيب اللف واما على تقدير ارجاع ضمير كونه فى الموضعين الى المجازى فالنشر على غير ترتيب اللف (اوتعلق اى كونه) اى كون المجازى (متعلقابه) اى بالموضوع له فالمجازى متعلق بكسر اللام والموضوع له متعلق بفتحها فاستعمل المتعلق بالفتح فى المتعلق بالكسر وقوله (او) هذا الكلام ملابس (بالعكس) عطف على قوله اى كونه متعلقابه اى كون الموضوع له متعلقا بالمجازى فالموضوع له متعلق بكسر اللام والمجازى متعلق بالفتح فاستعمل المتعلق بالكسر فى المتعلق بالفتح وقوله (كا) ستعمال (الضرب) الذى هو المتعلق بالكسر (فى الضارب اوالمضروب) الذين هما المتعلقان بالفتح (او) هذا المثال ملابس (بالعكس) اى كالضارب اوالمضروب فى الضرب الاول من المثالين ناظر الى الثانى والثانى منهما الى الاول فعلى هذا فى الكلام لف ونشر على غير ترتيبه * هذا * ولك ان تعكس التفسيرين المذكورين بناء على ماسبق من التفاسير بان تفسر بقولك اى كون الموضوع له اه قوله اى كونه متعلقابه وبقولك

اى كون المجازى الخ قوله او بالعكس فحينئذ يكون فى الكلام لف ونشر على ترتيبه فافهم (اوشرطية اى كونه) اى الموضوع له (شرطا له) اى للمجازى كتب فى الحاشية وموقوفا عليه انتهى فهو عطف تفسير لقوله شرطا له فيكون المجازى مشروطا (كا) ستعمال (الايمان) الذى هو الشرط (فى الصلوة) التى هى المشروط (فى قوله تعالى وماكان الله ليضيع ايمانكم اى صلوتكم اومشروطية كعكسه) اى كون الموضوع له مشروطا والمجازى شرطا له كاستعمال الصلوة فى الايمان (اودالية اى كونه دالا له اومدلولا) ولما فرغ من تقسيم العلاقة الى المشابهة وغيرها وبيان انواع الثانية شرع فيما يجوز ان يجتمع فيه العلاقتان فقال (وقد يجتمع فى مجاز واحد اكثر) بالرفع (من نوع واحد) من العلاقات المذكورة مشابهة اوغيرها وكذلك يجوز ان يجتمع العلاقتان من انواع ذلك الغير (كالمشفر المستعملة فى شفة الانسان) ماحاله (يجوز فيه اعتبار التقييد والمشابهة) (فى الغلظة) فنقول هو (على الاول) وهو اعتبار التقييد (مجاز مرسل) لكون العلاقة التى هى التقييد غير المشابهة (و) هو (على الثانى) وهو اعتبار المشابهة (استعارة) لكون العلاقة هى المشابهة وكاطلاق الخمر على العنب يجوز ان يكون للسببية وان يكون للاول اليه وعلى هذا فقس ولما فرغ عن بيان انواع العلاقة تفصيلا شرع فى بيانها اجمالا ليسهل ضبطها وحفظها فاتى بالفاء الداخلة على الاجمال بعد التفصيل وهى التى يسمونها الفاء الفذلكية فلله در المصنف قدس سره حيث فصلها اولا واجملها ثانيا فقال (فمجموع علاقات المجاز اللغوى) الذى هو اللفظ المستعمل فى غير ماوضع له بالعلاقة والقرينة الصارفة (ثمانية وعشرون) قال التفتازانى فى التلويح والعدة فيها الاستقراء ويرتقى ماذكره القوم الى خمسة وعشرين انتهى وعدها تاركا العطف مرتبة ساكنة الاواخر كما هو الحكم فى الاسماء المعدودة بقوله (مشابهة مصدرية مظهرية مجاورة جزئية كلية سببية مسببية كون) وهو الكون السابق (اول)

بفتح الهمزة وسكون الواو بمعنى الرجوع وهو الكون اللاحق (محلية حالة) فى الحاشية وقد يعتبر عنهما بالحلول (الية اطلاق تقييد عموم خصوص قوة لازمية ملزومية) فى الحاشية ويعبر عنهما باللزوم (علية معلولية) فى الحاشية ويعبر عنهما بالعلية (متعلقية) بكسر اللام (متعلقية) بالفتح فى الحاشية ويعبر عنهما بالتعلق (شرطية مشروطية) هذا * ولكن حين قرأنا المطول على المصنف لاحظ علاقتين اخريين غير ماذكر حين حقق الوجوه فى قول صاحب التلخيص الفن الاول علم المعانى وهى الدالية والمدلولية فسأل عن كونهما فى هذه الرسالة فاجبنا بعد مهما فقراء قوله هذا وقد يستعمل اللفظ فى مدلوله وبالعكس بعلاقة الدالية والمدلولية اى وقد يستعمل المدلول فى لفظه ودالة يعنى يكون الموضوع له دالا على المجازى والمجازى مدلولا ويكون الموضوع له مدلولا والمجازى دالا عليه فيكون مجموع تلك العلاقات ثمانية وعشرين انتهى قرأه فامرنا بكتابته على تقدير كونه حاشية وقد انتشر النسخ حينئذ * ثم اعلم * ان المصنف قدس سره جعل هذه الحاشية بعد رخصته من الزمان متنافيات فى التفصيل بعد قوله اومشروطية كعكسه اودلالة اى كونه دالا له اومدلولا فغير قوله الآتى ستة وعشرين الى ثمانية وعشرين واثبت فى الاجمال بعد قوله مشروطية دالية مدلولية * تنبيه * ثم ان انواع تلك العلاقة وان كانت منحصرة سماعا فيما ذكر الا انها تعتبر على وجه كلى تدخل تحت كل نوع من انواع العلاقة جزئيات غير محصورة فيجوز لنا ان نقيس عليها فيما لم نسمع من العرب ونستعمله بطريق المجاز بلا سماع منهم اذا دخل تحت نوع من انواع العلاقة قال التفتازانى فى شرح التلخيص وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزئى من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون فى اطلاق المجاز على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث

على الثبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي انتهى (وقد يعتبر تداخل بعضها) اى بعض العلاقة المذكورة (في بعض كما اعتبر) اى ذلك التداخل (في علم الاصول وعد) اى مجموع تلك العلاقات (تسعة) والفعلان على صيغة المجهول اى كما اعتبره علماء الاصول منهم من اعتبره وعد خمسة كابن الحاجب ٢ ومنهم من اعتبره وعد ثمانية كصاحب المرآة ومنهم من اعتبره وعد تسعة كصاحب التنقيح ٣ (مشابهة) وهي علاقة مختصة بالاستعارة (كون) وهو الكون السابق (اول) وهو اللاحق (استعداد) وهو القوة (حلول) دخل فيه المصدرية والمظهرية والمجاورة والحالية والمحلية (وجزئية) دخل فيها الاطلاق والتقييد والعموم والخصوص واللازمية والملزومية (كلية) وصاحب المرآة ادخل الكلية في الجزئية وقال اكتفى بالجزئية للتضايف بينهما (سببية) دخل فيها المسببية والعلية والمعاولية (شرطية) دخل فيه المشروطية والمتعلقية بكسر اللام والمتعلقية بالفتح والآلية ومن اراد معرفة طريق التداخل فليراجع الى كتب الاصول لعلمائه الكرام ولهؤلاء الفحول العظام الذين هم مسدد الشرايع والاحكام قرنا بعد قرن الى يوم القيام * فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون * ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثة الانبياء كما قال محمد المبعوث من افصح القبائل * علماء امتي كانبياء بني اسرائيل * لما فرغ انال الله تعالى ٩ مراده في الاولى والاخرة عن بيان المجاز المرسل والعلاقة في سنة ثلث وثلثين ومأة والف تقريبا وانتشر النسخ بين الطلاب شرقا وغربا سألته عن الحاق الاستعارة اليها في سنة سبع وثلثين ومأته والف تخمينا ليكون تلك الرسالة جامعة حتى يكون لطالبها نافعة كاملة فشرع فيه في تلك السنة وهو يومئذ مشتغل بامور الحجة بسؤالي كرارا وارامي اليه مرارا فقال يسر الله نسكه وقبل حجته وعمرته (واما الاستعارة التي علاقتها) الظاهر علاقتها وكانه بتأويل المجاز مبتدأ خبره (المشابهة)

٢ قال في التلويح وضبطه ابن الحاجب في خمسة الشكل والوصف والكون عليه والاول اليه والمجاورة منه

٣ في التلويح والمصنف في تسعة الكون والاول والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول والسببية والشرطية والوصفية منه

فظهر ان اعتبار التداخل هنا يميل الى اعتبار صاحب المرآة الا انه عد الكلية قسما برأسها ولم يكتف بالجزئية بان ادخلها فيها مثله فصار مجموع العلاقة تسعة كصاحب التنقيح في كونها تسعة منه

والجملة صلة الموصول (وقسم من المجاز) بتقدير المبتدأ عطف على صلة الموصول اى وهى قسم من المجاز الكائن (بمعنى اللفظ المستعمل فى غير الموضوع له بالعلاقة والقرينة) الصارفة على ماسبق فاعلم ان فيها ثلثة مذاهب الاول مذهب السلف والجمهور والثانى مذهب السكاكى والثالث مذهب الخطيب الدمشقى اما الاستعارة (عند السلف) والجمهور فتنقسم ابتداء الى قسمين احدهما استعارة (مصرحة و) ثانيهما استعارة (مكنية) هذا تقسيم الاستعارة باعتبار ذكر اللفظ المستعار وعدم ذكره * اعلم * اولا ان الاستعارة من انواع المجاز مبنية على التشبيه ٢ بترك احد طرفيه رأسا مع القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فان ترك المشبه وابقى المشبه به مع تلك القرينة فيكون استعارة مصرحة وان ترك المشبه به وذكر المشبه مع اثبات لازم المشبه به للمشبه تكون استعارة مكنية هذا هو الغالب فيسمى لفظ المشبه به مستعارا والمشبه به نفسه مستعارا منه والمشبه مستعارا اليه ووجه الشبه علاقة وجامعا (و) اما الاستعارة (المصرحة) وقد يسمى المحققة والتحقيقية والتصريحية فهى (لفظ المشبه به المذكور) المستعمل فى المشبه) المتروك المرموز اليه باثبات لازمه عنده وهو القرينة والقيد المذكور يخرج المكنية كلفظ (الاسد) المستعمل فى الرجل الشجاع (فى) نحو (رأيت اسدا فى يده سيف) اصله رأيت رجلا كالاسد فى الشجاعة (فترك) المشبه ٣ وهو الرجل والاداة وهى الكاف ووجه الشبه وهو الشجاعة وابقى لفظ المشبه به فاستعمل فى الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة والقرينة وهى فى هذا المثال قوله فى يده سيف ووجه تسمية هذه الاستعارة بالمصرحة والمحققة والتحقيقية والتصريحية ظاهر اما الاول فلكونها ليس فيها كناية ولانها تقابل المكنية واما الثانى فلكون المعنى المجازى متحققا حسا اوعقلا ولانها تقابل المخيلة واما الثالث والرابع فلا ول الاول واول الثانى وللمقابلة للتخييلية (واما الاستعارة المكنية) وقد يقال استعارة بالكناية فهى (لفظ كذلك) اى كالمصرحة (لكن غير مذكور) مدلول عليه بذكر لازمه

٢ وقد عرفت ان التشبيه قسم من الحقيقة لكن عد البعض التشبيه المؤكد من الاستعارة

٣ وقد يترك كلا الطرفين معا فيما اجتمع فيه المصرحة والمكنية كما سيأتى الحقيقة انشاء الله تعالى

عند المشبه وهو القرينة فالاستعارة المكنية عندهم لفظ المشبه به الغير المذكور المستعمل فى المشبه باثبات لازمه عنده ومقتضى التقسيم السالف ان يؤخر المكنية عن المركبة ويلى المركبة المصرحة ولكن قدم هنا المكنية على المركبة وان كان المقتضى ماذكر للاخراج من البين اقلة بحيث المكنية وطول المصرحة والتساويهما فى المفردية ولتقابلهما ذكرا وحذفا *هذا *واعلم ان القسمة العقلية تقتضى ان يكون المكنية كالمصرحة فى كونها مفردة ومركبة ولذا قال القاسم اللبثى السمرقندى فى حواشى رسالته الفريدية كما ان الاستعارة قد تكون مركبة يجوز ان يكون الاستعارة المكنية ايضا مركبة ولا مانع من ذلك عقلا لكنهم لم يذكروها وفى وقوعها فى الكلام تردد وفى ها مشها ظفرت بعد حين من الدهر بوقوعها فى كلام الله تعالى على ماذكره العلامة التفتازانى فى قوله تعالى *افمن حق عليه كلمة العذاب افانت تنقذ من فى النار *فى سورة الزمر انتهى (كلفظ) المشبه به وهو (السبع الغير المذكور) المستعمل فى المشبه المذكور وهو المنية (فى قولك اظفار المنية نشبت بفلان) ونشب كفرح بمعنى علق زيادة على القرينة التى هى الاظفار ترشيح للمكنية وسيأتى ماهو (حيث شبهت المنية بالسبع) فى الاهلاك (ثم استعمل لفظ السبع فيها) اى فى المنية وترك ذكره (اى لفظ السبع الذى هو المشبه به (ودل عليه) اى على المشبه به المتروك (بذكر لازمه) اى لازم المشبه به وخاصته عند المشبه على وجه يحصل به الدلالة والرمز اليه قرينة لتلك الاستعارة (الذى هو الاظفار) فى المثال المذكور (و) لفظ (الاظفار ليس بمجاز) عندهم (بل) لفظ الاظفار حقيقة لغوية مستعمل فى معناه الموضوع له وانما (المجاز عندهم) اى السلف (اثباته) فى الفريدة فى اثباته اى اثبات الاظفار (للمشبه الذى هو المنية) فى المثال (وهذا الاثبات) اى اثبات الاظفار للمنية وهو اثبات لازم المشبه به للمشبه (يسمى استعارة تخييلية) وانما سمى هذا الاثبات استعارة لانه استعير ذلك الاثبات من المشبه به للمشبه وتخييلية لانه يخيل ثبوته للمشبه ادعاء اتحاده مع المشبه به

(فالاستعارة التخييلية عندهم) اى السلف سوى الزمخشرى (لازمة للمكنية) قرينة لها غير منفكة احديهما عن الاخرى يعنى ان الاستعارة التخييلية لاتوجد بدون المكنية اتفاقا وكذا المكنية لاتوجد بدون التخييلية عند غير الزمخشرى واما عنده فتوجد مع التصريحية كما سيأتى وقوله (ايست) اى الاستعارة التخييلية عندهم عطف على قوله لازمة داخل فى حيز التفريع (قسما من المجاز اللغوى الذى هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له بل من المجاز العقلى الذى هو اثبات الشئ لغير ما هو له) فى ظاهر حال المتكلم كما سيأتى تفصيله ان شاء الله تعالى قوله (فاللازم المذكور) عند المشبه من لوازم المشبه به وهو الاظفار مثلا فى المثال السابق (حقيقة لغوية) مستعمل فى معناه الموضوع له (عندهم) اى السلف تمهيد ومقدمة والاقد سبق ما يفيده لقوله (و) لكن (جوز الزمخشرى كونه) اى ذلك اللازم الذى هو قرينة المكنية (مجازا لغويا) لكن لا مطلقا بل (اذا كان للمشبه رادف) اى تابع ولازم (يشبه) ذلك الرادف من الافعال لا من التفعيل (رادف المشبه به) اى تابعه ولازمه بالنصب مفعول يشبه وهو صفة رادف هذا على تخريج العلامة التفتازانى وفهمه من كلام الزمخشرى واما على تخريج شارح الفريدية فهو حقيقة عنده فى هذه الصورة ايضا٢ لكن على طريق الكناية عن رادف المشبه وتمام البيان فى هذا المقام فيما له وما عليه فى شرح الفريدية كما استعمل الحبل المتروك او البناء فى العهد المذكور واثبت له ينقضون الذى هو رادف المشبه به قرينة واستعارة مصرحة تبعية لمعنى يبطلون الذى هو رادف المشبه به فى قوله تعالى (ينقضون عهد الله فان للعهد) الذى هو المشبه (رادفا) اسم ان (هو الابطال يشبه) ذلك الرادف الذى هو المشبه (رادف الحبل المؤلف) الذى هو المشبه به فى الحاشية المشبه به فى الاية الكريمة انتهى (او) رادف (البناء) فهو عطف على الحبل (الذى هو النقض) فى الحاشية وهو ازالة تركيب المركب انتهى صفة رادف وهو المشبه به للابطال قوله (فى اخراج الشئ عن حقيقته ونفعه) متعلق بيشبه بيان لوجه الشبه

٢ قوله ايضا اى كما كان حقيقة عند الجمهور اى كما كان حقيقة فى الصورة التى ليس فيها للمشبه تابع يشبه رادف المشبه به كاظفار المنية فانه حقيقة فيه اتفاقا منه

والعلاقة فاستعير النقض اولا للابطال واشتق منه ينقضون بمعنى يبطلون فيكون استعارة مصرحة تبعية فاحفظ هذا تحقيقا وبيانا حتى يكون لك فى امثاله رفيقا وعيانا ومن امثاله قولهم شجاع يفترس اقرانه وعالم يفترق منه الناس وهذا هو المذهب المختار وعليه الزمخشرى وسائر الاخيار واناعد على المذاهب الثلثة فيها اذوجه تسميتها حينئذ استعارة بالكناية اومكنية ظاهر لانه استعارة بالمعنى الاصطلاحى وملتبسة بالمعنى اللغوى اى الخفاء ولك ان لاتجاوز اللغة ذكره فى شرح الفريدية * ثم اعلم * انه قال صاحب الفريدية لاشبهة فى ان المشبه فى صورة الاستعارة بالكناية لايكون مذكورا بلفظ المشبه به كما فى صورة الاستعارة المصرحة وانما الكلام فى وجوب ذكره بلفظ الموضوع له (والحق عدم الوجوب لجواز ان يشبه شئ بامرين و يستعمل لفظ احدهما فيه ويثبت له شئ من لوازم الاخر فقد اجتمع المصرحة والمكنية مثاله قوله تعالى * فاذاقها الله لباس الجوع والخوف * فانه شبه ماغشى الانسان عند الجوع والخوف من اثرهما من حيث الاشتمال باللباس فاستعيرله اسم ومن حيث الكراهة بالمطعوم المر للشبع واثبت له خاصة تخييلا وقرينة للمكنية فعلى الاول فيه استعارة مصرحة وعلى الثانى استعارة مكنية وقوله فاذاقها استعارة تخييلية فقد اجتمع فى هذا المثال الاستعارة المصرحة والمكنية والتخييلية فاحفظ فانه عجيب غريب (ثم) اى بعد انقسام مطلق الاستعارة الى المصرحة والمكنية و بيانهما (الاستعارة المصرحة) منقسمة الى قسمين احدهما استعارة مصرحة مفردة هذا تقسيم للمصرحة باعتبار افراد اللفظ المستعار وتركيبه وقد عرفت ان التركيب ليس بمخصوص بالمصرحة بل يجرى فى المكنية ايضا (وهى) اى المفردة (لفظ المشبه به المفرد المذكور المستعمل) صفة اللفظ (فى المشبه المفرد) المتروك المدلول عليه بذكر لازمه عنده قرينة قيد المفرد المتروك المدلول عليه بذكر لازمه عنده قرينة قيد المفرد فى الموضعين يخرج المركبة والمذكور يخرج المكنية * اعلم * انه لما كان المفرد فى هذا الظن يخالف المفرد بانواعه فى غيره

كما ان المركب كذلك اكتفى عن تعريف المفرد بتعريف المركب لظهوره منه اذ الاشياء تنكشف باضدادها (و) ثانيها استعارة مصرحة (مركبة) كان عطفا على قوله مفردة (و تسمى بالتمثيلية هو) اى الاستعارة التمثيلية او المركبة والتذكير باعتبار الخبر (عندهم) اى السلف (لفظ المشبه به المركب المستعمل فى المشبه المركب) ترك فى تعريف المركبة قيد المذكور اما لانفهامه من تعريف مطلق المصرحة او لعدم الاحتياج اليه لعدم الاستعارة المكنية المركبة وقد عرفت انها واقعة وموجودة فى الكلام الا انها اقل ولما كان المراد بالمركبة هنا مخالفا للمركب المعروف فى محله ومقابلا للمفرد السابق هنا وضداله والاشياء تنكشف وتعلم باضدادها بينه بقوله (الذى هو الهيئة الحاصلة من عدة امور) اى من امور عديدة كتب فى الحاشية فانقسام الاستعارة الى المصرحة والمكنية والتخييلية والتمثيلية عندهم ليس بمعنى انه مجاز لغوى بل بما يطلق عليه لفظ الاستعارة على طريق عموم المجاز انتهى اذ التخييلية عندهم ليست من المجاز اللغوى بل من المجاز العقلى فتنقسم اولا بذلك التأويل الى هذه الاقسام الاربعة فيعرف كل قسم على حدة كما عرف فيما سبق ومنه ظهر ان المصرحة والمكنية والتمثيلية يمكن ان تعرف بتعريف واحد فيقال الاستعارة من المجاز اللغوى لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه مع القرينة المانعة هذا لكن القوم قسموا المجاز اولا الى مفرد ومركب ثم عرفوا كلا منهما على حدتهما كما فعله صاحب التلخيص وغيره قال العلامة التفتازانى فى شرحه حقيقة كل منهما يخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعها فى تعريف واحد (اقول قد عرفت ان اللغوى عرف بتعريف يشمل المرسل والاستعارة وبعد تقسيمه اليهما يمكن ان يعرف الاستعارة بتعريف يشمل انواعه على ما سبق فاذا نظرت حق النظر وجدت التقسيم كما فعله المصنف قدس سره بل لو قسم كل من المجاز المرسل والاستعارة الى مفرد ومركب لكان له وجه على ما حققه المتأخرون كما يشير بقوله والحق كون المجاز المركب الخ ومن امثلتها المشهورة (نحو قولهم

(انى اراك تقدم) انت (رجلا) تارة (وتؤخر) انت ذلك الرجل الذى قدمته تارة (اخرى) فالمثال من الاحتباك* قال* فى شرح الفريدية ظاهره وتؤخر رجلا اخرى ولا محصل له بل اخرى صفة تارة اى انى اريك تقدم رجلا تارة وتؤخر تلك الرجل تارة اخرى اى تردد فى الاقدام والاحجام لا تدرى ايهما احرى هكذا حقق المثال فانه التحقيق الوفى الاحلى (المستعمل فى المتردد فى الفتوى) فشبه الهيئة الحاصلة من تردد المفتى فى الفتوى بالاقدام تارة وبالاحجام اخرى بالهيئة الحاصلة من تردد من اراد الذهاب الى موضع فقدم رجلا ثم اراد ان لا يذهب اليه فاخره اخرى ثم استعير الاولى اللفظ المركب الموضوع للثانية (وعند بعض المحققين يجوز ان يكون) الاستعارة (التمثيلية اللفظ) بالنصب اى لفظ المشبه به (المفرد المستعمل فى المشبه المركب كلفظ المقمر اذا استعمل فى النهار المشمس الذى شابه) من الشوب بمعنى الخلط اى خالطه (زهر الربى فالمجاز المركب عندهم مخصوص بالاستعارة والحق كون المجاز المركب مجازا مرسلا ايضا) اى كالاستعارة مثل قول الشاعر (هواى مع الركب اليمانين مصعد) وتمامه* جنيب وجثمانى بمكة موثق* عجبت لمسراها وانى تخلصت * الى وباب السجن دونى مغلق* المت فحيت ثم قامت فودعت* فلما توات كادت النفس تزهق* (المستعمل فى معنى انى متحزن اللازم له) اى لصعود المحبوب مع الركب فاستعمل المركب الملزوم فى المركب اللازم مجازا مرسلا بعلاقة الملزومية ومنه *رب انى وضعتها انثى * لمستعمل فى معنى انى متحزنة اللازم له (ثم الاستعارة المصرحة ايضا اصلية) تقسيم للاستعارة المصرحة باعتبار اللفظ المستعار من كونه المشتق والحرف واسم الجنس والعلم الى قسمين احدهما استعارة مصرحة اصلية (ان كان اللفظ المستعار غير المشتق والحرف) سواء كان ذلك الغير (اسم جنس كلفظ الاسد) المستعمل (فى الرجل الشجاع) والقتل فى الضرب الشديد (او علما) عطف على قوله اسم جنس (كابى حنيفة) المستعمل (فى العالم المتبحر) يقال بحر فى العلم وغيره بمعنى تعمق فيه وتوسع ولما كان مبنى الاستعارة

هو التشبيه جاز كونها علما فلذا عممت هنا قال صاحب الهوادى هذا موافق لميزان العقل ولما فى التلويح وان انكره الناس الا فى علم تضمن نوع وصفية كحاتم ومارد وسحبان وباقل انتهى وكقول ابى الفتح سحبان من غير مال باقل حصرو يا من قل فى ترك المال سحبان الا ان هذين من قبيل التشبيه المؤكد وثانيهما استعارة مصرحة (تبعية ان كان) اللفظ المستعار (لفظ المشتق) فهو خبر كان كما كان (نطقت الحال او الحال ناطقة بكذا) لف (بمعنى دلت او دالة على كذا) نشر على ترتيبه (او لفظ الحرف) بالنصب عطف على قوله لفظ المشتق وانما سميت الاستعارة فيهما تبعية لجريانها فى اللفظ المذكور بعد جريانها فى المصدر ان كان مشتقا وفى متعلق معنى الحرف ان كان حرفا والمراد بمتعلق معنى الحرف هنا ما يعبر به عنه عند بيان الجزئى الحرفى الغير المستقل بالمفهومية معناه من المعانى المطلقة الكلية الاسمية المستقلة بالمفهومية كالابتداء والانتهاء والتعليل ونحوها لا يخص بحرف دون حرف هذا ما ذهب اليه كثير من علماء الاصول والبيان من ان الاستعارة التبعية فى الافعال وسائر المشتقات تابعة لاستعارة فى المصادر وفى الحروف تابعة للاستعارة فى المتعلقات * هذا * وذهب بعض المتأخرين الى انه يكفى للاستعارة فى المشتقات والحروف التشبيه فقط بين المصدرين والمتعلقين فانه يحصل من التشبيه بينهما المشابهة بين معنيى المشتقين وبين معنيى الحرفين وهذه المشابهة كافية لبناء الاستعارة عليها ولا حاجة الى اعتبارها اولا بين المصدرين والمتعلقين وذلك بان يشبه مثلا متعلق معنى الحرف بمتعلق معنى حرف آخر فى وصف اشتهر به ذلك المتعلق الذى هو المشبه به وبواسطة ذلك يحصل المشابهة بين معنيى الحرفين فيستعار لفظ الحرف الذى هو المشبه به للحرف الذى هو المشبه هذا على رأى ذلك البعض (واما على رأى الاكثرين فهو بعد التشبيه والاستعارة الواقعين بين المتعلقين يقولون بعد التشبيه باستعارة لفظ احد المتعلقين للاخر ثم يقولون بالاستعارة التبعية بين الحرفين

قيل والمختار من القولين ماقل فيه التكلف والاعتبار مثال المشتق سبق ومثال الحرف (كا) ستعمال (فى) فى معنى الباء لجامع الملابسة (فى عذبت امرأة فى هرة) اى بسبب هرة هذا لف (ثم) بين كيفية التبعية فى الامثلة السابقة على ترتيب اللف فقال بطريق الاستيناف (استعير المصدر الذى هو النطق) فى المثالين الاولين (للدلالة) التى هى المشبه (ثم استعير نطقت) فى الاول (وناطقة) فى الثانى (لدلت ودالة) استعارة ملابسة (بتبعيته) اى بتبعية كل واحد منهما للاستعارة (فى المصدر) باشتقاقهما من النطق المستعار للدلالة كتب فى الحاشية ويجوز ان يقال كان الاستعارة فى الحدث وتبعه الصيغة لمجموع الحدث والزمان كما تكون فى الزمان وتبعه الصيغة كصيغ الماضى المستعملة فى الزمان المستقبل لتحقق وقوع معناه كنفخ فى الصور مكان ينفخ وصيغ المضارع المستعملة فى الزمان الماضى لاستحضار الواقع كما فى فلان يأكل ويشرب مستعملين فى الاكل والشرب الماضيين انتهى (و) فى المثال الثالث (استعير الظرفية) الكلية وهى المعنى الاسمى (التى هى متعلق معنى فى) فى الحاشية المراد بمتعلق معناه مايعبر به عند بيان معناه كالظرفية كقولنا معنى فى الظرفية وليست هذه معنى فى والايكون اسما بل معناه جزئى من جزئياتها انتهى ٣ (للسببية) الكلية التى هى متعلق معنى الباء وهى المعنى الاسمى ايضا (لمشابهة السببية) الكلية (لها) اى للظرفية الكلية (فى الملابسة ثم استعير فى) الموضوعة للظرفية الجزئية (لمعنى الباء السببية) اى لمعنى الباء الموضوعة للسببية الجزئية (بتبعيتها) اى بتبعية الاستعارة فى ذلك المتعلق وهذا الذى ذكر هو مذهب الجمهور والعلماء الفحول قدمه على الاخيرين لكونه الاعلى والاحق بالقبول (واما) الاستعارة عند) يوسف (السكاكى) وهو صاحب المفتاح (فهى بمعنى اللفظ المستعمل فى غير الموضوع له بعلاقة المشابهة) والقرينة المانعة منقسمة ابتداء الى قسمين احدهما استعارة (مصرحة) سواء كانت تلك المصرحة (مفردة او مركبة) كائنتين (بالمعنيين المذكورين) فى بيان

٣ اى معنى فى وسائر الحروف هنا على ما اسلفنا تفصيله منه

المفرد والمركب فى اصطلاح هذا الفن فيما سبق (و) ثانيهما استعارة (مكنية) بالكناية (و) الاستعارة (المصرحة) عنده منقسمة الى قسمين احدهما استعارة (تحقيقة) قوله (اذا تحقق المعنى المراد حسا) وهو المعنى المجازى مشعر لوجه التسمية بالتحقيقية (كما فى الاسد المستعمل فى الرجل الشجاع اوعقلا) عطف على حسا اى تحقق حس اوعقل (كا) ستعمال (الصراط فى الدين و) ثانيهما استعارة (تخييلية) وقوله (اذا لم يكن المعنى المراد) وهو المجازى (متحققا حسا ولا عقلا بل كان) المعنى المراد (صورة وهميه) مشعر لوجه التسمية بالتخييليه (كا) ستعمال (لفظ الاظفار) المحققة للسبع الحقيقى (فى اظفار المنية) اى فى الاظفار المخيلة للسبع الادعائى كما بين بقوله وهو المنية (المستعمل) صفة اللفظ (فى صورة اخترعها الوهم حين شبه المنية بالسبع) الحقيقى (فى الاغتيال) والاهلاك (اذ الوهم يصورها) اى المنية (بصورته) اى بصورة السبع الحقيقى (و يثبت) اى الوهم (لها) اى للمنية (اظفارا مثل اظفاره فتلك الاظفار) التى اثبتت للمنية (لا وجود له) الظاهر لها (لا فى الحس ولا فى العقل بل فى الخيال) فقط *فى الحاشية *فالاستعارة التحقيقية عنده لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه المخيل لا المحقق انتهى (فلذا سميت تخييلية) قال صاحب الفريدية ولا يخفى انه تعسف ووجه التعسف مذكور فى شرحه للعصام (و) الاستعارة (المكنية) عنده لفظ المشبه المذكور (المستعمل فى المشبه به) الادعائى الغير المذكور (كا) ستعمال (المنية) فى السبع الادعائى (فى قوله اظفار المنية نشبت بفلان فانه) اى الشان اوالوهم (شبه) مجهول اومعلوم (المنية) بالرفع اوالنصب (بالسبع وجعل السبع) بالرفع اوالنصب (صنفين) احدهما سبع (حقيقى وهو الهيكل المخصوص) يعنى الحيوان المفترس وثانيهما سبع (ادعائى وهو الامر المعنوى الذى شانه الاهلاك من غير تفرقة بين نفاع وضرار) وذلك الامر المعنوى (هو الموت واستعمل المنية فى هذا المعنى من حيث انه سبع ادعائى لا من حيث انه الموضوع له) وهذا دفع عن الكاكى

﴿ اعتراض ﴾

اعتراض الخطيب الدمشقي بان لفظ المشبه حينئذ لم يستعمل الا في معناه الموضوع له فلا يكون استعارة اذ الاستعارة عنده مطلقا قسم من المجاز اللغوي كما عرفت فالاستعارة المكنية عنده لفظ المشبه المذكور المستعمل في المشبه به الادعائي الغير المذكور ولا خفاء حينئذ في ان وجه تسميتها استعارة بالكناية ومكنية غير ظاهر وان سلم ظهور وجه كونها استعارة ولذا عد مذهبه اوسط المذاهب في الحاشية (فعنده) اي السكاكي (الاستعارة) باقسامها الثلثة (مجاز لغوي مفرد) على صيغة اسم المفعول (باللفظ المستعمل في غير ما وضع له بعلاقة المشابهة) والقرينة المانعة (فتكون) اي الاستعارة مطلقة هكذا سمعت من المصنف قدس سره خبره قوله (لفظ احد طرفي التشبيه) من المشبه والمشبه به حال كون لفظ احد طرفيه (مرادا به) الطرف (الاخر قوله منقسمة) بالنصب خبر ثاني لتكون او بالرفع خبر ثالث او ثاني لقوله الاستعارة (اولا الى المصرحة والمكنية) وثانيا (المصرحة) منقسمة (الى التحقيقية والتخييلية فالتخييلية مجاز لغوي عنده) انتهى وقسم من المصرحة لما فرغ عن شرح الحاشية شرع في شرح المتن (واختار) اي السكاكي (ارجاع صورة الاستعارة التبعية) في الافعال وسائر المشتقات والحروف الكائنة (عند القوم الى صورة الاستعارة المكنية) ولما ابهم اولا طريق الارجاع اوضحه ثانيا بقوله (بجعل قرينتها) في الحاشية اي قرينة التبعية عند القوم كالفاعل والمفعول والجار والمجرور انتهى والجار ان اعني الى والباء متعلقان بالارجاع اي بجعله قرينة الاستعارة التبعية عند القوم (مكنية) مفعول ثاني لجعل والاول مضاف اليه وفاعله محذوف (والتبعية) عندهم بالجر او النصب عطف على قوله قرينتها (قرينتها) في الحاشية التي هي الاستعارة التخييلية انتهى بالنصب عطف على قوله مكنية بعاطف واحد يعني ان السكاكي يجعل ما جعله القوم قرينة للتبعية مكنية وما جعلوه تبعية قرينة للمكنية حاصله انه لا يرد نفسها الى المكنية بل يجعل قرينة التبعية ويرد نفسها

الى التخييلية وعبارة المصنف تغمده الله بغفرانه هنا اوضح من عبارة القوم مثلا قال صاحب الفريدية اولا وانكر التبعية السكاكى وردها الى المكنية كما ستعرفه قد بالغ فى التسامح لظهور المراد لكن انما ارتكبوا هذا التسامح اعتبارا للاصليين واعراضا عن القرينتين تأمل *واذا عرفت *هذا فاعلم ان نطقت فى نطقت الحال بكذا استعارة تبعية بقرينة كون الحال فاعلا عند الجمهور واما عند السكاكى فلا استعارة فى نطقت بل فى الحال استعارة مكنية بان شبه الحال بالانسان الناطق فى الدلالة على المقصود فترك المشبه به ونسب خاصته الى المشبه فيكون الحال المشبه بالانسان مستعملة فى قسمه الادعائى لا فى قسمه الحقيقى بقرينة نسبة النطق الى الحال فالحال استعارة مكنية وما جعله القوم تبعية استعارة مصرحة تخييلية قرينة للمكنية وقس عليه سائر المشتقات واما الاستعارة المكنية عنده ففى مدخولاتها ويجعل الحروف نفسها قرينة للمكنية استعارة مصرحة تخييلية (مثلا ان الهرة فى المثال السابق فى المتن استعارة وادخال فى عليها قرينة استعارة مصرحة تخييلية على عكس ماذكره القوم وقس عليه غيره من الحروف والامثلة ثم للمصنف فى هذا المقام حاشية يغنى عنها ماذكرناه الا انا ننقلها تأييدا وتأكيدا له ورعاية لحفظ حق مكتوبه وهى هذه كما فى نطقت الحال بكذا والنجاة فى الصدق شبهت الحال بالانسان المتكلم فى الافادة ثم جعل الانسان ذا قسمين انسان حقيقى وانسان ادعائى وهو الحال فاستعمل لفظ الحال فى القسم الادعائى وشبه الصدق بالمكان فى الملابسة وجعل المكان حقيقيا وادعائيا وهو الصدق فاستعمل لفظ الصدق فى الادعائى من حيث انه قسم للمكان هذا كلامه قوله (ورد) ايضا السكاكى (المجاز العقلى) فى الحاشية اى صورة المجاز العقلى انتهى الذى هو نسبة الشئ الى غير ما هو له على ما سيأتى تفصيله ان شاء الله تعالى اما عطف على اختار ماضيا او على ارجاع مصدرا فعلى هذا يكون الرد رد رجحان وترجيح واختيار لا رد انكار على ما لا يخفى

لاولى الابصار كما هو الظاهر من الوجه الاول الكائن (عند القوم الى) فى الحاشية صورة (الاستعارة بالكناية) ثم بين كيفية الرد بقوله (تشبيه المنسوب اليه المجازى) فى الحاشية اى المجاز نسبة عندهم (بالمنسوب اليه الحقيقى) فى الحاشية نسبة عندهم فالباء متعلق برد كقولك انبت الربيع البقل فانه مجاز عقلى عند غير السكاكى نسبت الانبات الذى هو فعل الفاعل المختار الى الربيع الذى ليس هو فعلا له حقيقة عند المتكلم الموحد لكونه زمانا له *هذا* واما عند السكاكى ففيه استعارة بالكناية بناء على تشبيه الربيع الذى هو المنسوب اليه المجازى بالمنسوب اليه الحقيقى فى تعلق الانبات بهما من حيث التأثير والزمان وفى تحقق مثل هذا المثال على مذهبه نوع بشاعة وخيفة ثم مثل المصنف فى الحاشية بقوله كما فى مثل واسئل القرية حيث جعلوا النسبة الى القرية مجازية على احد الوجوه وجعل السكاكى القرية استعارة مكنية بادعاء استعمالها فى الاهل الادعائى الذى هو قسم ادعائى للاهل وهو القرية وجعل اسأل استعارة تخييلية مستعملة فى السؤال المخيل عند تشبيه القرية بالاهل انتهى (واما عند الخطيب) الدمشقى (فالاستعارة بالمعنى المذكور) عند الجمهور (مصرحة) فقط (مفردة) كانت تلك المصرحة فى الحاشية كما فى الاسد المستعمل فى الرجل الشجاع (او مركبة) فى الحاشية كما فى انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعملا فى المعنى المتردد (اصلية) كانت فى الحاشية فى غير المشتق والحرف (او تبعية) فى الحاشية فى المشتق والحرف انتهى كما عند السلف (وبمعنى ما يطلق عليه لفظ الاستعارة) منقسمة الى ثلثة اقسام احدها استعارة (مصرحة و) ثانيها استعارة (مكنية و) ثالثها استعارة (تخييلية فالمصرحة) عنده (كما ذكره السلف) بعينه يعنى لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه (والمكنية تشبيه شئ بشئ فى النفس) اى فى القلب (مع اثبات لازم المشبه به للمشبه للدلالة على ذلك التشبيه المضمر فى النفس) كما فى اظفار المنية وحينئذ لا وجه لتسميتها استعارة وان كان كونها كناية غير حقيقى و يتجه

ايضا ان ذكر لازم المشبه به كما يرمز الى التشبيه يرمز الى الاستعارة والاستعارة ابلغ فلا وجه للعدول عما حققه القوم من الاستعارة كذا فى شرح الفريدية ولذا عد مذهبه ادنى المذاهب وحق ان يؤخر فى درجة المراتب (والتخييلية) كما ذكره السلف بعينه (ذلك الاثبات) اى اثبات لازم المشبه به للمشبه (فالتخييلية) لازمة للمكنية قرينة لها كما عند السلف بلا فرق (فا) لاستعارة (المصرحة) عنده (مجاز لغوى) كما عند السلف والاستعارة (المكنية ليست بمجاز لا لغويا ولا عقليا) ولذا قيل وتكون تسميتها بالاستعارة خالية عن المناسبة جدا اذ لم يستعر هنا شئ من شئ اصلا وان ناسب تسميتها بالمكنية اضمارها (و) لاستعارة (التخييلية مجاز عقلى) كما عند السلف بعينه ثم اعلم انه قال فى شرح الفريدية فاذا عرفت الاقوال الثلثة فاستمع ما نلقى تحقيق رابع ارجو ان يكون ممن ليس لما اعطاه مانع وهو ان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب فكما يجعل المشبه مشبها به مبالغة فى كماله فى وجه التشبيه حتى استحق ان يلحق به المشبه به كقوله * وبدا الصباح كان غرته * وجه الخليفة حين يمتدح * حيث شبه غرة الصباح كذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به فيكون غاية فى المبالغة فى كمال المشبه فى وجه الشبه كما فى اظفار المنية فالمراد بالمنية السبع المخصوص ويجعل الكلا حينئذ كناية عن تحقق الموت بلا ريبة ونشبت المنية اظفارها بفلان بمعنى نشبت السبع اظفاره به كناية عن موته لا محالة وحينئذ لا يجوز فى اضافة الاظفار الى المنية ولا اشكال فى جعل المنية استعارة ووجه تسميتها استعارة بالكناية فى غاية الوضوح الى كلامه بعبارته (ثم ان لفظ المجاز بتأويل ما يطلق عليه) لفظ (المجاز ينقسم) فى الحاشية عند غير السكاكى (الى) اربعة اقسام قسم (مجاز لغوى) كما سبق (و) قسم (مجاز عقلى و) قسم (مجاز بالزيادة و) قسم (مجاز بالنقصان) كما سيأتين ثم عرف كل واحد منها اجمالا وان سبق بعضها بقوله (فالمجاز اللغوى اللفظ المستعمل فى غير الموضوع له بعلاقة وقرينة كما سبق) سبقا غير سبقة (والمجاز العقلى نسبة الشئ)

فعلا كان اوغيره (الى غير ماهوله) قوله الضمير المرفوع للشئ والمجرور لما (فى ظاهر حال المتكلم) متعلق بالظرف المستقر اعنى له (مثل انبت الربيع البقل) قوله (اذالمنبت) فى الحقيقة (هوالله تعالى والربيع وقت الانبات) بيان للعلاقة (و) مثل (هزم الامير الجند) اى جند الكفار (والهازم) فى الحقيقة (جند الامير) قوله (وانماهو) اى الامير (آمرهم) بيان للعلاقة اعلم ان اسناد الشئ الى ماهوله فى ظاهر حال المتكلم حقيقة عقلية نحو انبت الله النبات من مؤمن فى الصدق واحياه شباب الدهر من دهرى فى الكذب والى غير ماهوله فى ظاهر حاله بعلاقة يسمى مجازا عقليا وتلك العلاقة قد تكون مفعولية كما * فى عيشة راضية * وقد تكون فاعلية فى سيل مفعم ومن هذا الباب حمل المصادر على فاعلها نحو زيد فضل وعمرو جهل وانما هو اقبال وادبار وقد تكون مصدرية كما فى جد جده وقد تكون ظرفية زمانية كما فى قوله تعالى * يوما يجعل الولدان شيبا * وقد تكون ظرفية مكانية كما فى قوله تعالى * واخرجت الارض اثقالها * وقد تكون سببية كما فى قوله تعالى * ياهامان ابن لى صرحا * لان البناء فعل العملة وهامان سبب آمره وقد تكون مظهرية كما فى الكتاب الحكيم لان الكتاب مظهر الحكمة وقد تكون مقارنة كما فى العذاب الاليم لا يفارق الالم وقد تكون جزئية ما هوله من غير ماهوله نحو احمر زيد اذا احمر وجهه وقتله بنو اسد اذا قتله واحد منهم لان واحدهم جزء منهم كما ان الوجه جزء من زيد ومن المجاز العقلى فى النسبة الناقصة مايجئ فى الاضافات نحو مكر الليل والنهار وجرى الانهار وكوكب الخرقاء وغراب البين ومايجئ فى النسب الايقاعية نحو واطيعوا امرى وافعصيت امرى ونومت الليل وايقظت النهار والحاصل ان كل نسبة وضعت فى غير موضعها بعلاقة فهى مجاز عقلى تامة كانت اوناقصة قال الشيخ عبد القاهر المجاز العقلى لايستلزم الحقيقة اللغوية وانكره الرازى وتبعه يوسف السكاكى والخطيب الدمشقى وتحقيق هذا المقام على وجه ينكشف المرام والادلة من الطرفين فى الهوادى وحاشيته

للمصنف قدس سره (والمجاز بالزيادة لفظ تغير اعرابه بشئ) اى بلفظ (زائد على) المعنى (المراد نحو قوله تعالى ليس كمثله شئ اى ليس مثله) بنصب مثله (فتغير نصب مثله الى الجر بزيادة الكاف) وقد يجعل الكاف غير زائدة فيكون كناية كما سبق فى اول الكتاب (والمجاز بالنقصان ما) اى لفظ (تغير اعرابه بنقصان فى اللفظ) اى بنقصان لفظ فى الكلام لايتم المراد بدونه (كقوله تعالى واسئل القرية اى اسئل اهل القرية) بجر القرية قوله (فيخذق) لفظ (الاهل) بالباء الموحدة التحتية متعلق بقوله (تغير اعرابه) من الجر (الى النصب) ولايتم المراد (وكلاهما) اى المجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان (يسميان مجازا فى الاعراب) هذا وللك ان تجعل مثل واسئل القرية من قبيل الاستعارة بالكناية بان شبه القرية باهلها فحذف الاهل الذى هو المشبه به وابقى المشبه واثبت له خاصة المشبه به دلالة عليه وللك ان تجعله من قبيل المجاز العقلى بان تنسب حال اهل القرية اليها لكونها مكانا له كانسب حال الماء الى مكانه فى قولك جرى النهر وسال الميزاب وللك ان تجعل مثل انبت الربيع البقل وهزم الامير الجند من المجاز بالحذف لامن المجاز العقلى بتقدير انبت خالق الربيع البقل وهزم جيش الامير الجند بحذف لفظ الخالق والجيش كما خذف الاهل فى واسئل القرية ثم اعلم ان للاستعارة تقسيمات اخر متداخلات مذكورة فى المطولات ولنذكرها وما حصل منها اجمالا ثم لنفصل ما اشتهر منها تتميما فنقول تقسيم باعتبار الطرفين وتقسيم باعتبار الجامع وتقسيم باعتبار الثلثة وتقسيم باعتبار اللفظ المستعار وتقسيم باعتبار امر خارج عن ذلك كله واما الاستعارة باعتبار الطرفين فقسمان احدهما الوفاقية وثانيهما العنادية ومنها الاستعارة التهكمية والتمليحية واما اعتبار الجامع فقسمان ايضا احدهما ما يكون الجامع فيه فى مفهوم الطرفين والثانى ما يكون الجامع الى عامية وخاصية واما باعتبار الثلثة اعنى الطرفين والجامع فستة اقسام استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسى او بوجه عقلى وبعضه حسى وبعضه عقلى واستعارة

٢ ولعل المجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان من التأويل النحوى واما التأويل بان يكون النسبة مجازية والكلمة مجازا فمن التأويل البيانى منه

معقول لمعقول ومحسوس لمعقول ومعقول لمحسوس كل ذلك بوجه عقلي واما باعتبار اللفظ المستعار فقسمان اصلية وتبعية وقد مر بيانهما * واما * باعتبار الخارج فقسمان ابتداء احدهما المطلقة وهي التي لم تقترن بما يلايم الطرفين نحو رأيت اسدا يرمي وثانيهما المقيدة بما يلايمها فهي ايضا قسمان احدهما المجردة وهي التي قرنت بما يلايم المستعار له اعني المعنى المجازي نحو لدى اسد شاكي السلاح وثانيهما المرشحة وهي التي قرنت بما يلايم المستعار منه اعني المعنى الحقيقي نحو قوله تعالى * اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم * ونحو قوله تعالى * واعتصموا بحبل الله * ونحو اظفار المنية نشبت بفلان ونحو اطول لكن يدا في المجاز المرسل فان الريح والاعتصام والنشب والطول ملايم للمعنى الحقيقي * وقد يجتمع الترشيح والتجريد * كما في قول زهر * لدى اسد شاك السلاح مقذف * له لبد اظفاره لم تقلم * والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمعهما لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه والاطلاق وجمعهما ابلغ من التجريد * واعتبار * الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا يعد قرينة المصرحة تجريدا ولا قرينة المكنية ترشيحا نحو رأيت اسدا في يده سيف ونحو اظفار المنية * فالترشيح * يكون للاستعارات كلها والمجاز المرسل والتشبيه ايضا * ثم اعلم * ان الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقته تابعا للاستعارة لا يقصد به الا تقويتها ٣ ويجوز ان يكون مستعارا من ملايم المستعار منه لملايم المستعار له اذا كان له ملايم * ويحتمل * الوجهين قوله تعالى * واعتصموا بحبل الله * حيث استعير الحبل للعهد وذكر الاعتصام ترشيحا اما باقيا على معناه او مستعارا للوثوق بالعهد * والقرينة والترشيح * في الاستعارة المكنية من ملايمات المستعار منه فما الفرق بينهما * قيل * ووجه الفرق بينهما قوة الاختصاص للمشبه به فانهما اقوى اختصاصا وتعلقا به

٣ نقل لفظ المشبه به مع رديفه الى المشبه

فهو القرينة وما عداه ترشيح وكذا يحتاج الى الفرق بمثل ما ذكر بين القرينة والتجريد فى الاستعارة المصرحة فايهما اقوى واشد اختصاصا بالمشبه فهو قرينة وما سواه تجريد ولا التباس فيها بين القرينة والترشيح * وقيل * والاظهر ان ما يحضر به السامع اولا فهو القرينة وما سواه ترشيح * ولك * ان تجعل الجميع قرينة فى مقام شدة الايضاح انتهى * والمبحث الثالث * فى الكناية وقد عرفت فى اول الكتاب ما الكناية ولكن اعيدت هنا فقيل * واما الكناية * فهى على ما سبق (لفظ اريد به لازم معناه) الموضوع له الذى هو الملزوم مستعملا فيه (من غير قرينة مانعة عن ارادته) اى المعنى الملزوم وهو المعنى الموضوع له فيكون كلامه قدس سره هنا صريحا فى المذهب الثانى فى الكناية كما كان كلامه السابق صريحا فى المذهب الاول على ما مر تفصيله واولم يقيد بقولنا مستعملا فيه لكان محتملا للمذهبين * فان قلت * لابد من العلاقة فى الكناية كما فى المجاز ليصح الاستعمال او الارادة ويخرج الغلط ولم يصرح تلك فى مقام تعريف الكناية فى الموضعين بان يقال الكناية لفظ استعمل فى غير ما وضع له بعلاقة وغير قرينة مانعة عنه اولفظ اريد به لازم معناه بعلاقة وقرينة غير مانعة عنه * قلنا * نعم لابد فيها من العلاقة ليصح هو اوالارادة ويخرج الغلط وتلك العلاقة فيها هى اللزوم فقط كما سبق البيان فى قوله والعلاقة تعتبر كلية الخ الاانه لم يصرحها فى مقام التعريف بل اكتفى بما فهم من التعبير بقوله فى لازم ما وضع له وبقوله لازم معناه ولم يتعرض بخروج الغلط عن تعريفها فهو والحقيقة يخرجان عنه فى الموضعين بقوله فى لازم ما وضع له وبقوله لازم معناه تمهيدا ومقدمة لقوله (و) المعنى (المكنى عنه) وهو المعنى اللازم الذى هو المعنى الكنائى وليكون ترتيب البيان على طبق بيان القوم ولئلا يقع الفواصل الكثيرة بين المجاز وما يتعلق به من التوضيح

واقسامه * ثم المكنى عنه * ثلثة لانه (اما ذات) ويقال له الموصوف والمنسوب اليه نحو (طعن فلان مجمع ضغنك) اى محل الضغن وهو القلب فلفظ المجمع كناية عن القلب الذى هو الذات (اوصفة) ويقال لها المنسوب والمراد هنا الصفة المعنوية كالجود والكرم والشجاعة وامثالها لا الصفة الصرفية والنحوية (مثل فلان طويل النجاد بمعنى طويل القامة) الذى هو الصفة فطويل النجاد لفظ كنى به عن الصفة التى هى طول القامة (اونسبة بينهما) اى بين الذات والصفة اى اثبات الصفة للموصوف لا نفس الموصوف كما فى الاول ولا نفس الصفة كما فى الثانى (نحو ان الكرم فى بيت فلان بمعنى ان الكرم فى فلان) فكنى باثبات الصفة التى هى الكرم لبيت فلان عن اثباتها له فالمعنى المكنى عنه هو تلك النسبة * الحمد لله وكفى * وسلام على عباده الذين اصطفى * تم شرح المتن بعون من له الاسماء الحسنى * ولكن الناظر على التميز بين الفاظ المتن والالفاظ الشارحة فانهما قد امتزجا مزجا حسنا لا يميزه الا من حفظ المتن اولا ولابد من حفظه لمن شرع فى العلوم اولا * تتمة تم اعلم * ان الكناية فى القسم الاول قريبة ان كانت لفظا واحدا كالمثال السابق فى المتن وكقولهم * الضاربين بكل ابيض مخدم * والطاعنين مجامع الاضغان * فالمجامع لفظ واحد مقيد بالاضافة كناية عن القلوب وبعيدة ان كانت مجموع الالفاظ نحو قولهم كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار * وفى القسم الثانى * قريبة ان كانت بلا واسطة واضحة كانت اوخفية كفلان طويل نجاده او عريض القفاء كناية عن طول القامة والابله وبعيدة ان كانت بهما وهى ايضا قسمان واضحة ان قلت الواسطة نحو فلان كثير الطبائخ ومهزول الفصيل وخفية ان كثرت نحو فلان كثير الرماد فكلما زاد الوسائط زاد الخفاء وكلما نقصت زاد الوضوح * وفى القسم الثالث * ثبوتية ان دلت على ثبوت

امر لامر كالمثال السابق فى المتن وكقوله* ان السماحة والمروة والندا* فى قبة ضربت على ابن الحشرج* وسلبية ان دلت على انتفائه عنه نحو لا كرم بين برديه لان البرد لا يقوم به الكرم بل يلابسه فحيث اثبت له الكرم يراد به اثباته اللابسه وحيث نفى عنه يراد به نفيه عنه وقد يكون الموصوف فى الاخيرين غير مذكور لا لفظا ولا تقديرا نحو انا لا اعتقد حل الخمر فى عرض المدمن ونحو المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فى عرض الموذى فحين حذف الموصوف يكون الثانية اعنى الكناية عن الصفة مستلزمة للثالثة اعنى الكناية عن التشبيه بلا عكس ﴿ تذييل ﴾ التعريض لفظ قصد به معنى بلا استعمال له فيه فليس بحقيقة ولا مجاز ولا كناية فى المعنى المعرض به بل هو من مستتبعات التراكيب فظهر ان التعريض لايكون الامركبا كما قال به ابن الاثير ويجامع كلا منها نحو ما انا بجهول الاب فى تعريض ولدا لزنا وما انا عريض القفا فى تعريض الابله وما انا مغلول اليد فى تعريض البخيل بجامع الحقيقة والكناية والمجاز ﴿ تنبيه ﴾ اعلم انهم اتفقوا على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والصريح لكونهما كدعوى الشئ ببينة لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم والملزوم ممتنع الثبوت بدون اللازم فكان ثبوت الملزوم لشئ بينة لثبوت لازمه له وان حسن الاستعارة وقبحها بحسن مبناها وقبحه الا ان حسنها وقبحها باعتبار جلاء الجامع وخفائه وان لا تشم رايحة التشبيه لفظا وان كانت طاعمة معنى ولذا يوصى ان يكون الجامع فيها جليا لئلا تقبح الاستعارة اذ لو كان الجامع خفيا كربما يكون الكلام خاليا عن تشبيه الافادة فتقبح كرأيت اسدا مستعيرا لرجل ابخر كما قبح التشبيه فى غاية الجلاء فاى قبح فى موضع بهذين الاعتبارين يحسن الاخر فيه *قال* بعض المحققين واعلم ان فى المجاز فائدة عامة كافية لحسنه تشمل انواعه وتناول افراده وربما يشتمل بعضها على فائدة اخرى فيزداد حسنه اما الفائدة العامة التى لا تتخلف عن مجاز اى مجاز كان فزيادة

تقرير المعنى فى ذهن السامع وذلك ان المجاز مطلقا يحتاج فى الوصول
الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقى والعلاقة بينه وبين المعنى
المجازى والاستعارة بالقرينة الحالية او المقالية وكلما كانت الحاجة الى التعقل
اكثر يكون التأمل اوفر والاهتمام اقوى واشد وتقرير المعنى المراد
فى الذهن ازيد انتهى كلامه بعبارته وزعم من قسم المجاز
الى المتضمن للفائدة والخالى عنها

قد تمت الاوراق بعناية الملك الخلاق على يد جامعه بكر بن احمد المتنشوى
المسولى صانهما الملك العزيز القوى فى اوائل المحرم من شهور
سنه تسع وار بعين ومأة والف

قد تم طبع هذه الرسالة فى المطبعة العامرة فى اواخر الصفر الخير
سنه تسع وثمانين ومأتين والف

سنه ١٢٨٩

٩ قضيـة انه لما اراد بعض الشركاء الافـتراق عن الاسـتاد قاصدا للحج سأل عن الاسـتاذ ان يجمع علاقات المجـاز فجمع من اول الرسـالة الى هنا وانتشر النسخ بين الطـلاب ولما نظرت حق النظر وجدتها انفع للمبتدئين وخلت عن تفصيل الاستعارة مع سبقها فى التقسيم ثم لما خطر فى قلبى ان اطلب من الاسـتاذ تفصيل الاسـتعارة مشتملا على مذاهب الثلثـة وان كانت فى المطولات مبسوطة وفى المختصرات مضبوطة ليكون هذه الرسالة جامعة للمجاز المرسل والاستعارة رأيت فى المنام ان الاستاذ فى موضع يقال له باغجه جق بقرب البلدة وقد شمر الذيل يطعم الزوار ثم رأيت فى ذلك الموضع حوضا راكدا مغبر الوجه ثم شققت طرفا منه فجرى وسال منه ماء صاف ثم قصصت تلك الرؤيا للاستاذ فاستأذنت منه التعبير ففلت فاطعامكم الزائرين تدوينكم تلك الرسـالة وانتفاع الطالبين والحوض الراكد الماء هو هذه الرسـالة من اولها الى هنا وشق ذلك الحوض ما طلبت منكم من تتميمها بتفصيل الاستعارة ان شاء الله تعالى لكن اول ما خطر ببالى ان الشق المذكور ان اشرع تلك الرسالة بعد الاتمام وحين التعبير اضمرت هذا وغيرت بذلك ثم قلت نرجو منكم تصديق الرؤيا ثم لما مضى على سابقها اربع سنين قصد الاستاذ الى الكعبة ثم كررت الطلب فشرع فى الاتمام بعد اشتغاله باموار الحج فاتمه قبيل الذهاب وبعد ذهابه شرعت فى شرحها فى ابتـداء شعبان والحمد لله تم الشرح فى تلك السـنة قبيل تمام رمضان ولله الحمد فى الاولى والاخرة ولحبيبه الصلوة وآله الطاهرة حصل المعتبر بهما اللهم يسر نفعها ومن لطائف هذه الرؤيا ان الموضـع الذى رأى فيـه تلك الوقعـة رؤية روحانية كما وقع النوم الجسمانى فى المدرسة المنتشوية تجعل فيه المدارس وجمع الطلبه ودرسهم الاستاذ قبل منه مائيل فى النهار والليل

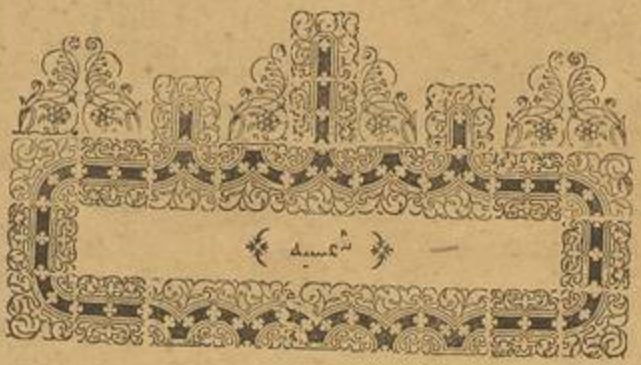

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى ابدع نظام الوجود * واخترع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود * وانشأ بقدرته انواع الجواهر العقلية * وافاض برحمته محركات الاجرام الفلكية * والصلوة على ذوات الانفس القدسية * المنزهة عن الكدورات الانسية * خصوصا على محمد صاحب الآيات والمعجزات * وعلى آله التابعين بالحجج والبينات (وبعد) فهذا كتاب فى المنطق سميته بالرسالة الشمسية فى القواعد المنطقية ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة (اما المقدمة ففيها بحثان الاول فى ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه (العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشئ فى العقل او تصور معه حكم وهو اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا ويقال للمجموع تصديق وليس الكل من كل منهما بديهيا والا لما جهلنا شيئا ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل البعض من كل منهما بديهى والبعض الآخر نظرى يحصل بالفكر وهو ترتيب امور معلومة للتأدى الى مجهول وذلك الترتيب ليس

بصواب دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضا فى مقتضى افكارهم
بل الانسان الواحد تناقض نفسهُ فى وقتين فمست الحاجة الى قانون
يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة
بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسموه بانه آلة
قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر وليس كله
بديهيا والاستغنى عن تعلمه ولانظريا والادار اوتسلسل بل بعضه
بديهى وبعضه نظرى يستفاد منه (الثانى فى موضوع المنطق
موضوعُ كلِ علم مايُبحثُ فيه عن عوارضه التى تلحقه لماهو هو
اى اذاته اولما يساويه اوجزئه فموضوع المنطق المعلومات التصورية
والتصديقية لان المنطق يبحث عنها من حيث انها توصل
الى تصور مجهول اوتصديق مجهول ومن حيث يتوقف عليها
الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا
وفصلا وخاصة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق
اماتوقفا قريبا ككونها قضيةً وعكسَ قضية ونقيضَ قضيةواما
توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات وقد جرت العادة بان
يسمى الموصل الى التصور قولا شارحا والموصل الى التصديق حجة
ويجب تقديم الاول على الثانى وضعا لتقدم التصور على التصديق
طبعا لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته
اوبامر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم
ممن جَهِلَ احدَ هذه الامور * اما المقالة الاولى ففى المفردات وفيها
اربعة فصول * الفصل الاول فى الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى
بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
وبتوسطه لما دخلَ فيه تضمن كدلالته على الحيوان اوالناطق
وبتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة
ويشترط فى الدلالة الالتزامية كون الامر الخارج بحالة يلزم

من تصور المسمى تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما فى الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما فى البسائط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجود اللازم الذهنى لكل ماهية يلزم من تصورها تصور غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها فممنوع ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام واما هما فلا يوجد ان الامع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كرامى الحجارة والا فهو المفرد وهو لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفى ولا وان صلح لذلك فان دل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم وحينئذ اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى يسمى علما والا فتواطئا ان استوت افراده الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا ان كان حصوله فى البعض اولى واقدم واشد من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان الثانى فان كان وضعه لتلك المعانى على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما اولا ثم نقل الى الثانى وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى منقولا عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعيا ان كان الناقل هو الشرع كالصلوة والصوم واصطلاحيا ان كان الناقل هو العرف الخاص كاصطلاحات النحاة والنظار وغيرهما وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبه الى المنقول اليه مجازا كاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا

فى المعنى ومباين له ان اختلفا فيه (واما المركب فهو اما تام وهو الذى يصح السكوت عليه واما غير تام وهو بخلافه والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل دلالة اولية اى وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا اضرب انت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوى التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه التمنى والترجى والقسم والنداء (واما غير التام فهو اما تقييدى كالحيوان الناطق واما غير تقييدى كالمركب من اسم واداة اوكلمة واداة (الفصل الثانى فى المعانى المفردة كل مفهوم فهو جزئى حقيقى ان منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكلى ان لم يمنع واللفظ الدال عليهما يسمى جزئيا وكليا بالعرض والكلى اما ان يكون تمام ماهية ماتحته من الجزئيات اوداخلا فيها اوخارجا عنها والاول هو النوع الحقيقى سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان اوغير متعدد الاشخاص فهو المقول فى جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلى مقول على واحد فقط اوعلى كثيرين متفقين بالحقايق فى جواب ماهو وان كان الثانى فان كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس ويسمى جنسا ورسموه بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب ماهو وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مايشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل مايشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض مايشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الآخر فيكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم النامى بالنسبة الى الانسان والنباتات وثلثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم واربعة

اجوبة ان كان بعيدا بثلث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس
وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد وان لا يكون
مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له والا لكان مشتركا
بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة
الى ذلك النوع لان المقدر خلافهُ بل بعضهُ ولا يتسلسل بل ينتهي
الى مساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية عن مشاركها
في جنس او في وجود فكان فصلا ورسموه بانه كلي يحمل على الشيء
في جواب اي شيء هو في جوهره فعلى هذا لو تركبت حقيقة من امرين
متساويين او امور متساوية كان كل منهما فصلا لها لانه يميزها
عن مشاركها في الوجود والفصل المميز للنوع عن مشاركه في الجنس
قريب ان ميزه عنه في جنس قريب كالناطق للانسان وبعيد ان ميزه
عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان (واما الثالث فان امتنع
انفكاكه عن الماهية فهو عرض لازم والا فمفارق واللازم قد يكون
لازما للوجود كالسواد للحبشي وقد يكون لازما للماهية وهو اما بين
وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في جزم الذهن
باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للاربعة واما غير بين وهو الذي
يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا الثلث
للقائمتين للمثلث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه
تصوره الاول اعم والعرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل
وصفرة الوجل واما بطيء الزوال كالشيب والشباب وكل واحد
من اللازم والمفارق ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة
كالضاحك والا فهو العرض العام كالماشي ويرسم الخاصة بانها
كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا والعرض
العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا
فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام

(الفصل)

(الفصل الثالث فى مباحث الكلى والجزئى وهى خمسة الاول الكلى
قد يكون ممتنع الوجود فى الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كشريك
البارى عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالعنقاء
وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالبارى تعالى
او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيرا اما متناهيا
كالكواكب السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة (الثانى
اذا قلنا الحيوان مثلا انه كلى فهناك امور ثلثة الحيوان من حيث هو هو
وكونه كليا و المركب منهما والاول يسمى كليا طبيعيا والثانى كليا
منطقيا والثالث كليا عقليا والكلى الطبيعى موجود فى الخارج لانه
جزء من هذا الحيوان الموجود فى الخارج وجزء الموجود موجود واما
الكليان الاخيران ففى وجودهما فى الخارج خلاف والنظر فيهما خارج
عن المنطق (الثالث الكليان متساويان ان صدق كل واحد منهما
على كل ما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق و بينهما عموم
وخصوص مطلق ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر
من غير عكس كالحيوان والانسان و بينهما عموم من وجه ان صدق
كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط كالحيوان
والابيض ومتباينان ان لم يصدق شئ منهما على شئ مما يصدق
عليه الآخر كالانسان والفرس ونقيضا المتساويين متساويان
والاصدق احدهما على ما كذب عليه الآخر فيصدق احد
المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال و نقيض الاعم
من الشئ مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا الصدق نقيض
الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس
اما الاول فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض
ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص
بدون الاعم وهو محال واما الثانى فلانه لولا ذلك لصدق
نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك

مستلزم لصدق الاخص على كل ما يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شئ من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا لتحقق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص مع التباين الكلى بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا اصلا معا على شئ كاللا وجود واللاعدم كان بينهما تباين كلى وان صدقا معا كاللا انسان واللافرس كان بينهما تباين جزئى ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الاخر فقط فالتباين الجزئى لازم جزما (الرابع الجزئى كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقى فكذلك يقال على كل اخص تحت الاعم ويسمى الجزئى الاضافى وهو اعم من الاول لان كل جزئى حقيقى فهو جزئى اضافى دون العكس اما الاول فلاندراج كل شخص تحت الماهية الكلية المعرات عن المشخصات واما الثانى فلجواز كون الجزئى الاضافى كليا وامتناع كون الجزئى الحقيقى كذلك (الخامس النوع كما يقال على ما ذكرنا ويقال له النوع الحقيقى فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ماهو قولا اوليا ويسمى النوع الاضافى ومراتبه اربع لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالى كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع واعم من السافل واخص من العالى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامى اومباينا للكل وهو النوع المفرد كالعقل (ان قلنا ان الجوهر جنس له ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربع لكن العالى كالجوهر فى مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسطة فيها الجسم النامى والجنس المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له والنوع الاضافى موجود بدون الحقيقى كالانواع المتوسط والحقيقى موجود بدون الاضافى كالحقايق البسيطة فليس بينهما

عموم وخصوص مطلق بل كل منهما اعم من الآخر لصدقهما على النوع السافل وجزء المقول فى جواب ماهو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا فى طريق ماهو كالحيوان او الناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول فى جواب السؤال بماهو عن الانسان وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا فى جواب ماهو كالجسم النامى او الحساس او المتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن والجنس العالى جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من امرين متساويين او امور متساوية بين ويجب ان يكون له فصل يقسمه والنوع السافل يجب ان يكون له فصل يقومه ويمتنع ان يكون له فصل يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصول تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم العالى فهو يقوم السافل من غير عكس كلى وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالى من غير عكس كلى (الفصل الرابع فى التعريفات المعرِّف للشئ هو الذى يستلزم تصوره تصور ذلك الشئ او امتيازه عن كل ماعداه وهو لايجوز ان يكون نفس الماهية لان المعرَّف معلوم قبل المُعَرِّفِ والشئ لايعلم قبل نفسه ولااعم لقصوره عن افادة التعريف ولااخص لكونه اخفى منه وهو مساو لها فى العموم والخصوص ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وناقصا ان كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد ورسما تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد ويجب الاحتراز عن تعريف الشئ بمايساويه فى المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بماليس بسكون والزوج بماليس بفرد وعن تعريف الشئ بمالايعرف الابه سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية مايها يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاق فى الكيفية او بمراتب كما يقال الاثنان زوج اول ثم يقال الزوج هو المنقسم بمتساويين ثم يقال

وهو ذو رمضير خ

وهو ذو رمضير خ

المتساويان هما الشيئان اللذان لايفضل احدهما على الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان ويجب ان يحترز عن استعمال الفاظ غريبة وحشية غيرظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتا للغرض ﴿ المقالة الثانية ﴾ في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلثة فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها الاوّليّة القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي حملية ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد هو عالم وزيد ليس هو بعالم وشرطية ان لم ينحل والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية اولاصدقها على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين في الصدق والكذب معا اوفي احدهما فقط او بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا اوفردا فليس اما ان يكون هذا الانسان كاتبا اواسود (الفصل الاول في الحملية وفيه اربعة مباحث) البحث الاول في اجزائها واقسامها والحملية انما يتحقق باجزاء ثلثة محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية حينئذ ثلاثية وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها ويسمى القضية حينئذ ثنائية وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر وموضوع القضية ان كانت شخصا معينا سميت مخصوصة وشخصية وان كان كليا فان بين فيها كمية افراد ماصدق عليه الحكم

ويسمى اللفظ الدال عليها سورا سميت محصورة ومسورة وهى اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهى الكلية اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ ولا واحد من الانسان بحمار وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهى الجزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم يصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وان صلحت لذلك سميت مهملة كقولنا الانسان فى خسر الانسان ليس فى خسر وهى فى قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان فى خسر صدق بعض انسان فى خسر وبالعكس (البحث الثانى فى تحقيق المحصورات فقولنا كل (ج ب) يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما الوجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان (ب) اى كل ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) وتارة بحسب الخارج ومعناه كل (ج) فى الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو (ب) فى الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شئ من المربعات فى الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون الثانى فلو لم يوجد من الاشكال فى الخارج الا المربع يصح ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثانى دون الاول وعلى هذا فقس المحصورات الباقية (البحث الثالث فى العدول والتحصيل حرف السلب ان كان جزأ من الموضوع كقولنا اللاحى جماد او من المحمول كقولنا الجماد لاعالم او منهما جميعا كقولنا اللاحى لاعالم سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزأ لشئ منهما سميت محصلة ان كانت

موجبة و بسيطة ان كانت سالبة والاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية او السلبية لابطرفي القضية فان قولنا كل ماليس بحي فهولاعالم موجبة مع ان طرفيها عدميان وقولنا لاشئ من المتحرك بساكن سالبة مع ان فيهما وجوديان و السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لايصح الاعلى موضوع موجود محقق كما في الخارجية الموضوع اومقدر كما في الحقيقة الموضوع واما اذا كان الموضوع موجودا فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان اخرت عنها واما في الثنائية فبالنية او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير اولا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط اوبالعكس (ابحث الرابع في القضايا الموجهة لابد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية كانت النسبة او سلبية كالضرورة والدوام واللا ضرورة واللا دوام تسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية (والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها ثلثة عشر قضية منها قضية بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب فقط اوسلب فقط ومنها مركبة وهي التي تركبت حقيقتها من ايجاب وسلب والبسائط ست (الاولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان و بالضرورة لاشئ من الانسان بحجر (الثانية الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا دائما كل انسان حيوان ودائما لاشئ من الانسان بحجر (الثالثة المشروطة

العامة وهى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
اوسلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل
كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وبالضروة لاشئ من الكاتب
بساكن الاصابع مادام كاتبا (الرابعة العرفية العامة وهى التى
يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه بشرط
وصف الموضوع ومثالها ايجابا وسلبا مامر (الخامسة المطلقة
العامة وهى التى يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه
بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام
لاشئ من الانسان بممتنفس (السادسة الممكنة العامة وهى التى
يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم
كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لاشئ من الخار
ببارد (واما المركبات فسبع الاولى المشروطة الخاصة وهى
المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهى ان كانت
موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا
لادائما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع
مادام كاتبا لادائما فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة
مطلقة عامة (الثانية العرفية الخاصة وهى العرفية العامة مع قيد
اللادام بحسب الذات وهى ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة
عرفية عامة اوسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة
عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا اوسلبا مامر (الثالثة
الوجودية اللاضرورية وهى المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة
بحسب الذات وهى ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك
بالفعل لابالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة
عامة وان كانت سالبة كقولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل

لابالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة
(الرابع الوجودية اللادائمة وهى المطلقة العامة مع قيد اللادوام
بحسب الذات وهى سواء كانت موجبة اوسالبة فتركيبها من
مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجابا
وسلبا مامر (الخامسة الوقتية وهى التى يحكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه فى وقت معين من اوقات
وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات وهى ان كانت
موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض
بينه و بين الشمس لادائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة
مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من القمر
بمنخسف وقت التربيع لادائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة
وموجبة مطلقة عامة (السادسة المنتشرة وهى يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه فى وقت غير معين
من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللا دوام بحسب الذات وهى
ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس فى وقت مالا
دائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس
وقتا لادائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة
عامة (السابعة الممكنة الخاصة وهى التى يحكم فيها بارتفاع
الضرورة المطلقة عن جانبى الوجود والعدم جميعا فهى سواء كانت
موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان بكاتب فتركيبها من ممكنتين
عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة والضابط ان اللادوام
اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفتى الكيفية
موافقتى الكمية للقضية المقيدة بهما (الفصل الثانى فى اقسام

الشرطية الجزء الاول منها يسمى مقدما والثانى تاليا اما المتصلة فاما لزومية وهى التى صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والتضايف واما اتفاقية وهى التى تكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق (واما المنفصلة فاما موجبة حقيقية وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها فى الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها فى الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشئ بحرا او شجرا واما مانعة الخلو وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين جزئيها فى الكذب فقط كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق وكل واحد من هذه الثلث اما عنادية وهى التى يكون التنافى فيها لذاتى الجزئين كما فى الامثلة المذكورة (واما اتفاقية وهى التى يكون فيها بمجرد الاتفاق كقولنا فى اللاسواد اللاكاتب اما ان يكون هذا اسودا او كاتبا حقيقية او لا اسود او كاتبا مانعة الجمع او اسود او لا كاتبا مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هى التى ترفع ما حكم به فى موجبتها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية والمتصلة الموجبة تصدق عن جزئين صادقين وعن كاذبين وعن مجهولى الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لامتناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال (واما المنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين والمانعة الجمع تصدق عن كاذبين

وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين والمانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق وكلية الشرطية ان يكون التالى لازما اومعاندا للمقدم على جميع الاوضاع التى يمكن حصوله عليها وهى الاوضاع التى يحصل بسبب اقتران الامور التى يمكن اجتماعه معها والجزئية ان تكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان تكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية فى المتصلة كلما ومهما ومتى وفى المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلى والمهملة باطلاق لفظة لو وان واذا فى المتصلة واما واو فى المنفصلة (والشرطية قد يتركب عن حمليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حملية ومتصلة وعن حملية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من الثلاثة الاخيرة فى المتصلة تنقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يتميز عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة واما الامثلة فعليك استخراجها من نفسك ﴿ الفصل الثالث ﴾ فى احكام القضايا وفيه اربعة مباحث (البحث الاول فى التناقض وحدوه بانه اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ولا يتحقق فى المخصوصتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والكل والجزء وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والاضافة والقوة والفعل وفى المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئيين وكذب الكليين

(فى)

فى كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول (واما فى الموجهتين فلابد من الاختلاف بالجهة فى الكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين فى مادة الامكان فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما ونقيض المطلقة الدائمة المطلقة العامة لان السلب فى كل الاوقات ينافيه الايجاب فى البعض وبالعكس ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة اعنى حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل فى بعض اوقات كونه مجنوبا ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة اعنى التى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه فى بعض احيان وصف الموضوع ومثالها مامر (واما المركبات فان كانت كلية فنقيضها احد نقيضى جزئيها وذلك جلى بعد الاحاطة بحقايق المركبات ونقائض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية اللادائمة تركبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائم المخالف اوالموافق وان كانت جزئية فلايكفى فى نقيضها ماذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوان لادائما مع كذب كل واحد من نقيضى جزئيه بل الحق فى نقيضها ان يردد بين نقيضى الجزئين لكل واحد واحد اى كل واحد واحد لايخلو عن نقيضها فيقال كل جسم اما حيوان دائما اوليس بحيوان دائما (واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة فى الجنس اولنوع المخالف فى الكيف وبالعكس ﴿ البحث الثانى ﴾ فى العكس المستوى وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثانى اولا مع بقاء الصدق والكيف اما السوالب فان كانت كلية فسيع منها وهى الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لاتنعكس لامتناع فى اخصها وهى الوقتية

لصدق قولنا بالضرورة لاشئ من القمر بمنخسف وقت التربيع لادائما
وكذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام هو اعم الجهات
لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس
الاعم اذلو انعكس الاعم لانعكس الاخص لان لازم الاعم لازم
الاخص ضرورة (واما الضروريه والدائمه المطلقتان فتنعكسان
دائمه كليه لانه اذا صدق بالضرورة اودائما لاشئ من (ج ب) فدائما
لاشئ من (ب ج) والافبعض (ب ج) بالاطلاق العام وهو مع الاصل
ينتج بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة فى الضروريه والدائم فى الدائمه
وهو محال (واما المشروطة والعرفيه العامتان فتنعكسان عرفيه عامة
كليه لانه اذا صدق بالضرورة اودائما لاشئ من (ج ب) مادام (ج)
فدائما لاشئ من (ب ج) مادام (ب) والافبعض (ب ج) حين هو (ب)
وهو محال (واما المشروطه والعرفيه الخاصتان فتنعكسان عرفيه
عامه لادائمه فى البعض واما العرفيه العامه فلكونها لازمه للعامتين
وام اللادوام فلانه لو كذب بعض (ب ج) بالفعل لصدق لاشئ من
(ب ج) دائما فتنعكس الى لاشئ من (ج ب) دائما وقد كان كل (ج ب)
بالفعل هذا خلف وان كانت جزئيه فالمشروطه او العرفيه الخاصتان
تنعكسان عرفيه خاصه لانه اذا صدق بالضرورة ودائما بعض (ج)
ليس (ب) مادام (ج) لادائما وجب ان يصدق بعض (ب) ليس (ج)
مادام (ب) لادائما لانا نفرض ذات الموضوع وهو (ج د) و(د ج)
بالفعل و(ب د) ايضا اللادوام سلب الباء عنه وليس (ج) مادام (ب)
والالكان (ج) حين هو (ب) فب حين هو (ج) وقد كان ليس (ب)
مادام (ج) هذا خلف واذا صدق الجيم والباء عليه وتنافيا فيه
صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائما وهو المطلوب واما
البواقى فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان
وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لادائما مع كذب

عكسيهما بالامكان العام الذى هو اعم الجهات لكن الضرورية
اخص البسائط والوقتية اخص المركبات الباقية ومتى لم تنعكسا
لم تنعكس شئ منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس
الخاص (واما الموجبة كلية كانت اوجزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال
كون المحمول اعم من الموضوع واما فى الجهة فالضرورية والدائمة
والعامتان تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل (ج ب) باحدى
الجهات الاربع المذكورة فبعض (ب ج) حين هو (ب) والافلا شئ
من (ب ج) مادام (ب) وهو مع الاصل ينتج لاشئ من (ج ج) دائما
فى الضرورية والدائمة ومادام (ج) فى العامتين وهو محال (واما
الخاصتان فتنعكسان حينية مطلقة مقيدة باللا دوام واما الحينية
المطلقة فلكونها لازمة لعاميتها واما قيد اللادوام فى الاصل الكلى
فلانه لو كذب لصدق كل (ج ب) دائما فنضمه الى الجزء الاول من
الاصل وهو قولنا بالضرورة او دائما كل (ب ج) مادام (ج) ينتج كل
(ب ب) دائما ونضمه الى الجزء الثانى ايضا وهو قولنا لاشئ من (ج ب)
بالاطلاق العام ينتج لاشئ من (ب ب) بالاطلاق العام فيلزم اجتماع
النقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل كليا واما فى الجزئى فنفرض
الموضوع (د) فهو لا (ج) بالفعل والالكان (ج) دائما و (ب) دائما
لدوام البناء بدوام الجيم لكن اللازم باطل لتقييد الاصل باللادوام
(واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة
عامة لانه اذا صدق كل (ج ب) باحدى هذه الجهات الخمس المذكورة
فبعض (ب ج) بالاطلاق العام والافلا شئ من (ج ب) دائما وهو مع
الاصل ينتج لاشئ من (ج ج) دائما وهو محال وان شئت عكست
نقيض العكس فى الموجبات ليصدق نقيض الاصل والاخص منه
(واما الممكنتان فحالهما فى الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف
البرهان المذكور للانعكاس فيهما على الانعكاس السالبة الضرورية

كيفيها اوعلى انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية فى الشكل الاول والثالث اللذين منهما غير محقق لعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه (واما الشرطية فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلية اوجزئية تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذلو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل قياس منتج المحال (واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد لايكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئيها بالطبع ﴿ البحث الثالث ﴾ فى عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثانى والثانى عين الاول مع مخالفته الاصل فى الكيف وموافقته فى الصدق اما الموجبات فان كانت كلية فسبع منها وهى التى لاتنعكس سوالبها بالعكس المستوى فلا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل فرس فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لادائما دون عكسه لما عرفت وتنعكس الضرورية والدائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اودائما كل (ج ب) فدائما شئ مما ليس (ب ج) والافبعض مالبس (ب) هو (ج) بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض مالبس (ب) فهو (ب) بالضرورة فى الضرورية ودائما فى الدائمة وهو محال (واما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اودائما كل (ج ب) مادام (ج) فدائما لاشئ مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) والافبعض مالبس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب) وهو مع الاصل ينتج بعض مالبس (ب) وهو (ج) حين هو ليس (ب) وهو محال (واما الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لادائمة فى البعض اما العامة فلا ستلزم العامتين اياها واما قيد اللادوام فى البعض فلانه يصدق بعض مالبس (ب) فهو (ج) بالاطلاق العام والافلاشئ مما ليس (ب ج) دائما فتنعكس الى شئ

من (ج) ليس (ب) دائما وقد كان لاشئ من (ج ب) بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل وجود الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان عرفيه خاصة لانه اذا صدق بالضرورة اودائما بعض (ج ب) مادام (ج) لادائما تفرض الموضوع وهو (ج ب) فدال ليس (ب) بالفعل للادوام ثبوت الباء له وليس (ج) مادام ليس (ب) والالكان (ج) حين هو ليس (ب) فليس (ب) حين هو (ج) وقد كان (ب) مادام (ب) هذا خلف و (د ج) بالفعل وهو ظاهر فبعض مااليس (ب) ليس هو (ج) مادام ليس (ب) لادائما وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة المطلقة و بعض القمر ليس بمنخسف بالضرورة الوقتية دون عكسها باعم الجهات ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شئ منها لما عرفت في العكس المستوى (واما السوالب كلية كانت اوجزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول اعم من الموضوع وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة اودائما لاشئ من (ج ب) مادام (ج) لادائما نفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) بالفعل و (د ج) في بعض الاوقات ليس (ب) لانه ليس (ب) في جميع الاوقات (ج) فبعض مااليس (ب) فهو (ج) في بعض الاحيان ليس (ب) وهو المدعى (واما الوقتيتان والوجوديتان فتنعكسان مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشئ من (ج ب) باحدى هذه الجهات نفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) بالفعل و (د ج) بالفعل فبعض مااليس (ب) فهو (ج) بالفعل وهو المطلوب وهكذا تبين عكوس جزئياتها (واما البواقي السوالب والشرطيات فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان ❊ البحث الرابع ❊ في لوازم الشرطيات اما المتصلة الموجبة الكلية فيستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلو

من نقيض المقدم وعين التالى متعاكسين عليها والابطال اللزوم والانفصال (واما المنفصلة الحقيقة فيستلزم اربع متصلات مقدم الاثنين عين الحد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم آخرين نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزم للاخرى مركبة من نقيضى الجزئين ❊ المقالة الثالثة فى القياس ❊ وفيها خمسة فصول (الفصل الاول فى تعريف القياس واقسامه القياس قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائى ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه (واقترانى ان لم يكن كذلك قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضه مذكورا فيه بالفعل وموضوع المطلوب فيه يسمى اصغر ومحموله اكبر والقضية التى جعلت جزء قياس تسمى مقدمة والمقدمة التى فيها الاصغر الصغرى والتى فيها الاكبر الكبرى والمكرر بينهما حدا اوسط واقتران الصغرى بالكبرى تسمى قرينة وضرباوالهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الجزئين الآخرين تسمى شكلا وهو اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا فى الصغرى ومحمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع واما الشكل الاول فشرطه ايجاب الصغرى والا لم يندرج الاصغر فى الاوسط وكلية الكبرى والا احتمل ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر وضروبه الناتجة اربعة (الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) الثانى من

كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولاشيء من (ب ا) فلاشيء من (ج ا) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولاشيء من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) ونتايج هذا الشكل بينة بذاتها (واما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة وسلبها اخرى وضروبه الناتجة ايضا اربعة (الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولاشيء من (ا ب) فلاشيء من (ج ا) بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول (الثاني من كليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشيء من (ج ب) وكل (ا ب) فلاشيء من (ج ا) بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة (الثالثة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولاشيء من (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية (د) فكل (د ب) ولاشيء من (ا ب) فلاشيء من (د ا) ثم نقول بعض (ج د) ولاشيء من (د ا) فبعض (ج) ليس (ا) الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج) ليس (ب) وكل (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف واما الشكل الثالث فشرطه موجبة الصغرى والا حصل الاختلاف وكلية احدى مقدمتيه والا جاز ان يكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم تجب التعدية وضروبه الناتجة ستة الاول من موجبتين ينتج موجبة جزئية كقولنا

كل (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى و يارد الى الاول بعكس الصغرى الثانى من كليتين والكبرى سالبة جزئية ينتج سالبة كقولنا كل (ب ج) ولاشئ من (ب اب) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف و بعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج) بالخلف و بعكس الصغرى ونفرض موضوع الجزئية (د) وكل (د ب) وكل (ب ا) فكل (د ا) ثم نقول كل (د ج) وكل (د ا) فبعض (ج ا) وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف و بعكس الصغرى والافتراض الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) و بعض (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف و بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) و بعض (ب) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف والافتفرض ان كانت السالبة مركبة (واما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما فى الكيف مع كلية احديهما والاجصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثانى من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) لما مر الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من (ب ج) وكل (اب) فلاشئ من (ج ا) لما مر الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة

جزئية كقولنا كل (ب ج) ولاشئ من (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولاشئ من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) لما مر السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الصغرى يرتد الى الثاني (السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الكبرى يرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشئ من (ب ج) وبعض (ا) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وهو وضع نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى والثاني والخامس بالافتراض ولنبين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس ولكن البعض الذي هو (ا د) فكل (دا) وكل (د ب) فنقول كل (ب ج) وكل (د ب) فبعض (ج د) وكل (دا) فبعض (ج ا) وهو المطلوب والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة في الخمسة الاول وذكروا لعدم انتاج الثلثة الاخيرة الاختلاف في القياس من بسيطتين ونحن نشترط كون السالبة فيهما من احدى الخاصتين فسقط ماذكروه من الاختلاف

فصل الثاني

في المختلطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعليه الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والعرفيتين والافكار لصغرى محدوفا عنها قيد اللاضرورة واللادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احد العامتين ويضم اللادوام اليهما ان كانت احدى الخاصتين واما الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة امران احدهما

صدق الدوام على الصغرى او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وثانيهما ان لايستعمل الممكنة الامع الضرورة المطلقة اومع الكبريين المشروطتين والنتيجة دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والافكا لصغرى محدوفا عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة ايه ضرورة كانت واما الشكل الثالث فشرطه بحسب الجهة فعليه الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت غير الاربع والافعكس الصغرى محدوفا عنها قيد الدوام ان كانت الكبرى احدى العامتين ومضموما اليه ان كانت احدى الخاصتين واما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات الثانى انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على الصغرى فى الضرب الثالث والعرفى العام على كبراه الرابع كون الكبرى فى السادس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى فى الثامن من احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليها العرفى العام والنتيجة فى ضربين الاولين عكس الصغرى ان صدق الدوام عليها اوالقياس من الست المنعكسة السوالب دالافمطلقة عامة وفى الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فعكس الصغرى وفى الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والا فعكس الصغرى محدوفا عنها قيد اللادوام والسادس كما فى الثانى بعد عكس الصغرى وفى السابع كما فى الثالث بعد عكس الكبرى وفى الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب

﴿ الفصل الثالث ﴾ فى الاقترانات الكائنة من الشرطيات وهى خمسة اقسام القسم الاول مايتركب من المتصلة والمطبوع منه ما كانت الشركة فى جزء تام من المقدمتين وينعقد الاشكال الاربعة فيه لان الاوسط ان كان تاليا فى الصغرى مقدما فى الكبرى فهو

الشكل الاول وان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما فى الصغرى تاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب من الاشكال والنتيجة فى الكمية والكيفية فى كل شكل كما فى الحمليات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان (اب) (فه ج) وكلما كان (ج د) (فه ز) ينتج كلما كان (اب) (فه ز) القسم الثانى ما يتركب من المنفصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة فيه فى جزء غير تام من المقدمتين كقولنا اما كل (اب) او كل (ج د) واما كل (د ه) او كل (و ن) ينتج اما كل (اب) او كل (ج ه) او كل (و ز) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتى التأليف وعن احدى الاخريين وهما كل (اب) وكل (و ن) وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبره ههنا بين المتشاكلين القسم الثالث ما يتركب من الحملية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت الحملية كبرى والشركة مع التالى المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى والحملية كقولنا كلما كان (اب) فكل (ج ه) وكل (د ه) ينتج كلما كان (اب) فكل (ج ه) وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين التالى والحملية القسم الرابع ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو على قسمين الاول ان يكون عدد الحمليات بعدد اجزاء انفصال ويشارك كل واحد منها جزأ واحدا من اجزاء انفصال اما مع اتحاد التأليفات فى النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (ه) وكل (ب ط) وكل (ه ط) وكل (د ط) ينتج كل (ج ط) اصدق احد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحملية واما مع اختلاف التأليفات فى النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (ه) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (ه ز) ينتج كل (ج) اما (ج) واما (ط) واما (ز) كما مر الثانى ان يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال

ولكن الجملية واحدة والمنفصلة ذات جزئين اولمشاركة مع احدهما كقولنا اما كل (اط) اوكل (ج ب) اوكل (ب د) ينتج اما كل (اط) اوكل (ج د) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن الجزء الغير المشارك القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشتراك اما في جزء تام من المقدمتين اوغير تام منهما وكيف ما كان فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان (اب) (فج د) ودائما اما (ج د) او (هز) مانعة الجمع ينتج دائما اما ان يكون (اب) او (هز) مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما اوفي الجملة امتناعه مع الملزوم كذلك ومانعة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن (اب) (فدز) لاستلزام نقيض الاوسط للطرفين استلزاما كليا او استلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان (اب) فكل (ج د) ودائما اما كل (دهـ) او (وز) مانعة الخلو ينتج كلما كان (اب) فاما كل (ج هـ) او (وز) والاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسائل التي عملنا ها في المنطق

الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيها اورفعه ليلزم وضع الاخرى اورفعه ويجب وايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وكليتها اوكلية الوضع اوالرفع ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع اوالرفع والشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي اواستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لبطل اللزوم دون العكس في شيء منهما لاحتمال كون التالي اعم من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء عين اي جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اي جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع

الجمع دون الخلو وان كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثانى فقط لامتناع الخلو دون الجمع ﴿ الفصل الخامس ﴾ فى لواحق القياس وهى اربعة الاول القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وهو اما موصول النتايج كقولنا كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) وكل (ذا) فكل (جا) ثم كل (جا) وكل (اه) فكل (جه) واما مفصول النتايج كقولنا كل (ج ب) كل (ب د) وكل (دا) وكل (اه) فكل (جه) الثانى قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل (ج ب) لكان كل (ج ب) وكل (ب ا) على انها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل (ج ب) لكان كل (جا) لكن ليس كل (ج ا) على ان كل (ج ا) امر محال فينتج ليس كل (ج ب) وهو المطلوب (الثالث الاستقراء وهو الحكم على كلى لوجوده فى اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم كذلك وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون لكل بهذه الحالة كالتمساح (الرابع التمثيل وهو اثبات حكم فى جزئى وجد فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالبيت واثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين النفى والاثبات كقولهم علة الحدوث اما التأليف او كذا وكذا والاخيران باطلان فالتخلف فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران فلاجزء الاخير وسائر الشرائط المساوية مدار مع انها ليست بعلة واما التقسيم والحصر فممنوع لجواز علية غير المذكور وبتقدير تسليم علية المشترك فى المقيس عليه لا يلزم علية فى المقيس لجواز ان يكون خصوصية المقيس عليه شرطا للعلية او خصوصية المقيس مانعة منها ﴿ واما الخاتمة ﴾ ففيها بحثان الاول فى مواد الاقيسة وهى يقينيات وغير يقينيات اما اليقينيات فستة (اوليات

وهى قضايا تصور طرفيها كاف فى الجزء بالنسبة بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء (ومشاهدات وهى قضايا يحكم بها القوى الظاهر او الباطنة كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خوفا وغضبا (ومجربات وهى قضايا يحكم بها بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السقمونيا موجب للاسهال (اوحدسيات وهى قضايا يحكم بها بحدس قوى من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة الانتقال من المبادى الى المطالب (ومتواترات وهى قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والامن التواطئ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا ينحصر مبلغ الشهادات فى عدد بل اليقين هو القاضى بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس حجة على الغير (وقضايا قياساتها معها وهى التى يحكم فيها بواسطة لاتغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم عن هذه الاربعة زوج لانقسامها بمتساويين والقياس المؤلف من هذه الستة تسمى برهانا وهو اما لمى وهو الذى يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة فى الذهن والعين كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم واما انى وهو الذى يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة فى الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط (واما غير اليقينيات فستة مشهورات وهى قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة اورقة اوحمية اوانفعالات من عادات وشرايع واداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لوخلى ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمودة ومن هذه مايكون صادقا ومايكون كاذبا ولكل قوم مشهورات ولاهل كل صناعة مشهورات بحسبها

(ومسلمات وهى قضايا يحكم بتسليم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض منه اقناع القاصرين عن ادراك البرهان والزام الخصم (ومقبولات وهى قضايا يؤخذ ممن يعتقد فيه اما لامر سماوى اولمزيد عقل اودين كالمأخوذات من اهل العلم والزهد ومظنونات وهى قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين القسمين يسمى خطابة والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامور الدين (ومخيلات وهى قضايا اذا وردت على النفس اثرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض او بسط كقولهم الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرة مهوعة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير وبروجه الوزن والصوت الطيب (ووهميات وهى قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فى امور غير محسوسة كقولنا كل موجود فهو مشار اليه ووراء العالم فضاء لا يتناهى ولولا دفع العقل والشرايع لكانت من الاوليات وعرف كذب ذلك الوهم بموافقة العقل فى مقدمات القياس الناتج لنقيض حكمه وانكار نفسه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والغرض منه افحام الخصم وتغليطه (والمغالطة قياس تفسد صورته بان لا تكون على هيئة منتجة لاخلال شروط معتبرة بحسب الكمية والكيفية والجهة اومادية بان تكون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا لكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك اوكاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا لصورة الفرس المنقوش على الحائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة اومن جهة المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع فى الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان

وفرس فهو فرس لينج بعض الانسان فرس ووضع الطبيعة مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس لينج الانسان جنس واحد الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع فى الغلط والمستعمل للمغالطة سوفسطائى ان قابل بها الحكيم ومشاغبى ان قابل بها الجدلى

﴿ البحث الثانى ﴾

فى اجزاء العلوم وهى موضوعات وقد عرفتها اومبادى وهى حدود الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية والمقدمات غير البينة فى نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل باى بعد كان واى نقطة شئنا دائرة والمقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية (ومسائل وهى القضايا التى تطلب بها نسبة محمولاتها الى موضوعاتها فى ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك لآخر اومباين وقد يكون هو مع عرض ذاتى كقولنا كل مقدار اوسط فى النسبة فهو ضلع مما يحيط به الطرفان وقد يكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد يكون نوعه مع عرض ذاتى كقولنا كل خط آخر فان زاويتى جنبيه قائمتان اومتساويتان لهما وقد يكون عرضا ذاتيا له كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل مساوية لقائمتين واما محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها لامتناع ان يكون جزء الشئ مطلوبا ثبوته بالبرهان

تم طبع هذه الرسالة المسماة بالشمسية فى مطبعة وزيرخانى فى اواخر ربيع الاول لسنة تسع وثمانين ومائتين والف

1289

PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

(MIP)
PJ6161
.M87